أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية

دكتور/ رضا إبراهيم صالح
أستاذ المحاسبة المساعد
كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ

١- المقدمة وخلفية الدراسة :

لقد استخدمت التكلفة التاريخية لعدة عقود كمبدأ سائد للقياس المحاسبي، ثم برز من ينادي باستخدام القيمة العادلة من خلال كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standard Board(IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية Financial Accounting Standard Board(FASB) وذلك بإصدار وتعديل العديد من معايير المحاسبة والتي تركز في مضمونها على القيمة العادلة . إن حقيقة التكلفة التاريخية التي تمثل الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه لحظة التبادل ، ليست موضع شك في دقتها وصحتها لحظة الاكتساب أو التملك ، وإنما يظهر التشكيك في سلامة المبدأ بعد التملك أو حدوث الحدث، إذ تصبح القيمة المسجلة شيئاً من الماضي، الذي ينحرف قليلاً أو كثيراً عن قيمته الحالية. من هنا بدأت انتقادات لم تنتهي لمبدأ التكلفة التاريخية،حيث إن الظروف الاقتصادية تتسم بالحركة الديناميكية المتغيرة والمتقلبة بشكل دائم، وتتغير القوة الشرائية لوحدة النقد بتغير هذه الظروف في الحالات المختلفة ، ومن ثم تم التوجه للقيمة العادلة.

ونتيجة لذلك، فقد بدأت الهيئات المحاسبية الدولية والمحلية بالبحث عن بديل لتغطية الثغرات الناتجة عن تطبيق التكلفة التاريخية، خاصة في معالجة الأدوات المالية ومشتقاتها، حيث تم التحول إلى مفهوم القيمة العادلة الذي أصبح أساساً ومقياساً هاماً للاعتراف وللقياس وللإفصاح عند المعالجة المحاسبية للعمليات المالية. وظهر ذلك التحول بصورة واضحة في معظم معايير المحاسبة الدولية والتي أطلق عليها بعد ذلك معايير إعداد

التقارير المالية الدولية International Financial Reporting (IFRS) Standards، وكذلك معايير المحاسبة المصرية الصادرة بموجب قرار وزير الاستثمار رقم ٣٤٥ لسنة٢٠٠٦م ، والتي تعتبر ترجمة لمعايير المحاسبة الدولية طبقاً للتمهيد الوارد في مقدمة المعايير المصرية، وذلك باستثناء بعض المعالجات المشار إليها بالملحق المرفق بالمعايير، وتخضع الموضوعات التي لم تتناولها المعايير المصرية في معالجتها للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

وفيما يتعلق بالخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية يتضح أن كلاً من مدخلي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة له إيجابياته وسلبياته على تلك الخصائص. فقد أوضح Kieso وآخرون أنه بالرغم من تأييد مستخدمي البيانات المالية لمبدأ التكلفة التاريخية، إلا أنهم يرون أن هناك فائدة كبيرة لإظهار بنود من الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة في تزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية بمعلومات مفيدة في تقدير القيمة السوقية للمنشأة ، (Kieso et al., 2005). وقد أظهرت دراسة (Carroll et al., 2003) بعض الانتقادات لمحاسبة القيمة العادلة بعد ظهور معيار المحاسبة الأمريكي (SFAS 133) حول محاسبة المشتقات المالية، وتمحورت هذه الانتقادات حول الأثر الذي يلعبه القياس الدوري والمنتظم لتحركات السوق على أصول والتزامات الشركة، وهو ما سيؤدي إلى حدوث تقلبات في الدخل ، والذي ينتج عنه تغيير متعدد في القوائم المالية. وفي المقابل يعتقد أنصار القيمة العادلة بأن التغير يمكن أن يكون ثمناً لثقة المستثمر، وبالنسبة لموثوقية القيمة العادلة مقارنة مع محاسبة التكلفة التاريخية فإنها تكون موثوق بها وملائمة في اليوم الذي تسجل فيه. وإن كل من أنصار ومؤيدي القيمة العادلة والتكلفة التاريخية، يوافقون على أن صفتي الموثوقية والملاءمة على درجة كبيرة من الأهمية، ولكن أنصار القيمة العادلة يركزون على الملاءمة، بينما أنصار التكلفة التاريخية يضعون تركيزاً أكبر على الموثوقية.

ولذا تبدو المحاسبة على أساس القيمة العادلة "أكثر ملاءمة لاحتياجات المستخدمين". فعبارة "قيمة عادلة" لها وقع جيد على آذان السامعين (فمن من الممكن ألا يحب الآيس كريم والقيمة العادلة؟!)، بينما توحي عبارة "تكلفة تاريخية" بأنها عتيقة وبالية (Penman, 2007) . The words, "fair value" sound good (who

could be against ice-cream and fair value?!) while historical cost sounds, well passé. ومع ذلك فإن قضية متى يجب تطبيق مقياس القيمة العادلة وليست كيف يتم تطبيقها لم يتم حسمها بعد The issue of when rather than how faire value measurement should be applied is still far from resolved. ولم يكمل المعيار المحاسبي الأمريكي رقم (١٥٧) والذي بدأ تطبيقه بعد ١٥ نوفمبر ٢٠٠٧م بعنوان قياس القيمة العادلة Fair Value Measurement سنته الأولي، والذي كان يبدو مثالياً وتطوراً هائلاً في الفكر المحاسبي، اقتضى سنوات طويلة من النقاش والجدل- لكنه ولد في غير أوانه - حتى بدت حوله خلافات شديدة وتم تعليقه من قبل هيئة تنظيم وتداول الأوراق المالية الأمريكية SEC على أثر ما وجه إليه من اتهامات بالضلوع في إفلاس البنوك ومؤسسات الاستثمار الأمريكية، بعد أن شهد العالم خلال عام ٢٠٠٨م أزمة مالية عالمية غير مسبوقة في الآثار والنتائج وتم اتهام معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة بأنها تعد من أهم أسباب نشوء تلك الأزمة (آل عباس ، ٢٠٠٨).

انطلاقا من الحقائق السابقة، تنبع أهمية الاطلاع على المعايير المحاسبية الحديثة والموجهة نحو القيمة العادلة، للوقوف على الأسباب التي أدت إلى ذلك التوجه واستنباط الآثار التي ستنعكس على مستخدمي المعلومات المالية الذين يتوقعون أن تكون المعلومات المنشورة والمفصح عنها في التقارير المالية متصفة بالصحة والدقة والموثوقية حتى تكون ملائمة لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية. فمستخدمو المعلومات المالية يتساءلون عن المدى الذي يستطيعون فيه الاعتماد والوثوق بهذه المعلومات، حيث أن الكثير منهم أصبح على علم بأن المعلومات المالية تستند إلى مفاهيم ومبادئ قد تشوبها كثير من العيوب والتقديرات، التي تجعلها أقل موثوقية لذا فقد اتجهوا إلى استخدام محاسبة القيمة العادلة.

وبالتالي سيركز الباحث على مناقشة معايير المحاسبة الدولية التي تناولت محاسبة القيمة العادلة مع الإشارة إلي ما يقابلها من المعايير المصرية، وذلك منعاً للتكرار. ومن المعايير التي تناولت محاسبة القيمة العادلة المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٢) حول العرض والإفصاح للأدوات المالية ويقابله المعيار المحاسبي المصري رقم (٢٥)، والمعيار الدولي رقم (٣٦) حول اضمحلال قيمة الأصول ويقابله المعيار المصري رقم (٣١)، وكذلك

المعيار الدولي رقم (٣٩) حول القياس والاعتراف للأدوات المالية ويقابله المعيار المصري رقم (٢٦) ، والمعيار الدولي رقم (٤٠) حول الاستثمار العقاري ويقابله المعيار المصري رقم (٣٤). ومؤخراً قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار المعيار الدولي رقم (٧) بتاريخ ١٨\١\٢٠٠٦م والذي يتعلق بالإفصاح عن الأدوات المالية، حيث يعتبر هذا المعيار ابتداءً من ١\١\٢٠٠٧م البديل عن المعايير الدولية أرقام (IAS 30 ,32, 39) وقد تم وضع كافة متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية في هذا المعيار الجديد.(IFRS 07, IASPLUS,). وفيما يتعلق بمعايير إعداد التقارير المالية الدولية فقد تم اعتماد هذه المعايير في دول الإتحاد الأوروبي وكثير من دول العالم اعتباراً من بداية عام ٢٠٠٥م، إلا أن هناك انتقاداً موجهاً لمجلس معايير المحاسبة الدولية يقول بأن الإطار المفاهيمي يحتاج إلى كثير من التحديثات والتحسينات ليكون بمثابة دليل ومرشد عند وضع معايير المحاسبة (Danbolt and Rees ,2008) .

٢- مشكلة الدراسة:

ستبحث هذه الدراسة في تطبيق معايير المحاسبة الدولية وما يقابلها من معايير مصرية والموجهه نحو القيمة العادلة،وأثرها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية في ضوء الأزمة المالية العالمية. حيث زاد الاهتمام مؤخراً بتطوير النشاط المالي والاستثماري على المستوى المحلي، وبالوسائل والطرق التي تتماشى مع بيئة الأعمال الحديثة. وقد أوصى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بأن اعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يتطلب اختبار أثرها على أربع خصائص أساسية من شأنها جعل المعلومات المحاسبية مفيدة للمستخدمين، وهي خاصية الملاءمة والموثوقية أو الاعتمادية والقابلية للفهم والقابلية للمقارنة. (Ernest & Young, 2008).

ووفقاً لما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة على النحو الآتي:

ما هي انعكاسات تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمحلية والموجهة نحو القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية؟.

وستحاول الدراسة الإجابة على هذا التساؤل من خلال الإجابة على التساؤلات الفرعية الآتية والتي تمثل عناصر المشكلة:

١ – هل تعتبر معايير المحاسبة الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة وما يقابلها من معايير مصرية والمطبقة في الشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية، ذات أهمية من وجهة نظر المديرين الماليين والمراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين لهذه الشركات ؟

٢ – ما هو أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة وما يقابلها من معايير مصرية على جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية؟

ويتفرع عن العنصر الثاني للمشكلة أربعة عناصر فرعية تمثل بمحتواها الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية ويمكن صياغتها على النحو الآتي:

أ – ما هي انعكاسات تطبيق معايير المحاسبة الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة وما يقابلها من معايير مصرية على ملاءمة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية لهذه الشركات؟

ب – ما هي انعكاسات تطبيق معايير المحاسبة الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة وما يقابلها من معايير مصرية على موثوقية واعتمادية المعلومات المحاسبية في التقارير المالية لهذه الشركات ؟

جـ – ما هي انعكاسات تطبيق معايير المحاسبة الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة وما يقابلها من معايير مصرية على قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية لهذه الشركات؟

د – ما هي انعكاسات تطبيق معايير المحاسبة الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة وما يقابلها من معايير مصرية على قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية لهذه الشركات؟

٣- فرضيات الدراسة:

يسعى الباحث للإجابة على الأسئلة الواردة في مشكلة الدراسة من خلال الفرضيات التالية في صورتها العدمية:

الفرضية الأولى:

- لا تعتبر معايير المحاسبة الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة وما يقابلها من معايير مصرية والمطبقة في الشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية، ذات أهمية من وجهة نظر المديرين الماليين والمراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين لهذه الشركات.

الفرضية الثانية:

- لا يؤثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة وما يقابلها من معايير مصرية على ملاءمة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية.

الفرضية الثالثة :

- لا يؤثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة وما يقابلها من معايير مصرية على موثوقية واعتمادية المعلومات المحاسبية في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية.

الفرضية الرابعة :

- لا يؤثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة وما يقابلها من معايير مصرية على قابلية المعلومات المحاسبية للفهم في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية.

الفرضية الخامسة :

- **لا يؤثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة وما يقابلها من معايير مصرية على قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية.**

٤- أهمية وأهداف الدراسة :

تنبع أهمية هذه الدراسة من أنها ستبحث في تطبيق محاسبة القيمة العادلة في عملية القياس والإفصاح المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية (IAS) الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) سابقاً، وكذلك الصادرة مؤخراً عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والمعروفة بمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وما يقابلها من معايير مصرية في الشركات المدرجة في قطاعات الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية*، وما لهذا التطبيق من آثار متوقعة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وأثر ذلك على جودة التقارير المالية لتلك الشركات. حيث تعد قطاعات الخدمات المالية والبنوك من القطاعات الاستراتيجة والحيوية التي تساهم في تشكيل بنية الاقتصاد القومي المصري ، ويتمثل الغرض من هذه الدراسة فيما يلي:

١- التعرف على معايير محاسبة القيمة العادلة الدولية والمصرية وأهم المشاكل المتوقعة في تطبيقها في شركات قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية.

٢- التعرف على مدى أهمية معايير محاسبة القيمة العادلة من وجهة نظر أفراد العينة.

٣ – معرفة انعكاسات تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة على جودة التقارير المالية لتلك الشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك بالبورصة المصرية والتي يمكن فحصها من خلال ما يلي:

* تم دمج بعض القطاعات وتقسيم البعض الآخر وفقا للتصنيف الجديد للبورصة المصرية إلى ١٧ قطاع بدلاً من ٢٢ قطاع ، فقد تم تقسيم قطاع الخدمات المالية إلي قطاعين هما قطاع الخدمات المالية باستثناء البنوك وقطاع البنوك .

أ – أثر تطبيق معايير المحاسبة الموجهة نحو القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية.

ب – أثر تطبيق معايير المحاسبة الموجهة نحو القيمة العادلة على موثوقية واعتمادية المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية.

ج – أثر تطبيق معايير المحاسبة الموجهة نحو القيمة العادلة على قابلية المعلومات المحاسبية للفهم في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية.

د – أثر تطبيق معايير المحاسبة الموجهة نحو القيمة العادلة على قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية.

٥– تنظيم الدراسة:

سوف يتم تنظيم الجزء المتبقي من هذه الدراسة علي النحو التالي:

الإطار النظري للدراسة ويشمل:

- **الدراسات السابقة.**
- **توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة في ظل الأزمة المالية العالمية.**
- **مفهوم وأساليب قياس القيمة العادلة وفقاً لمعايير المحاسبة.**
- **أثر محاسبة القيمة العادلة علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.**

الدراسة التطبيقية وتشمل:

- **مجتمع وعينة الدراسة.**
- **الأساليب الإحصائية.**
- **أدوات الدراسة.**
- **تحليل البيانات واختبار الفرضيات وعرض وتفسير النتائج.**
- **نتائج الدراسة.**
- **التوصيات.**

الإطار النظري للدراسة

أولاً : الدراسات السابقة :

اهتمت العديد من الدراسات المحاسبية الأجنبية والعربية في السنوات الأخيرة بجودة التقارير المالية الناتجة عن تطبيق معايير المحاسبة الدولية، ورغم تعدد وتنوع تلك الدراسات ووجود العديد من العناصر المشتركة فيما بينها ،إلا أن الباحث سيركز هنا فقط على الدراسات التي تناولت محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، وفيما يلي استعراض لبعض تلك الدراسات:

١ – الدراسات الأجنبية:

– دراسة (Bloomer, 2004)

تناولت هذه الدراسة تطور معايير التقارير المالية الدولية لصناعة التأمين، خاصة فيما يتعلق بما يلي:

أولاً: أثر مبادئ القيمة العادلة الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS 39) للأدوات المالية: القياس والاعتراف.

ثانياً: مشروع تطوير معيار عقود التأمين في معايير المحاسبة الدولية.

واستخدم الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي في إظهار كافة الجوانب القديمة والحديثة والتطورات اللاحقة لموضوع القيمة العادلة والمعايير الأخرى التي تتضمن هذا المفهوم بشكل أو بآخر، وكذلك إظهار مشكلة عدم وجود إجماع نهائي لاستخدام أساس معين لمحاسبة التأمين. وأن هدف مجلس معايير المحاسبة الدولية هو استخدام أساس القيمة العادلة في التقارير المالية في صناعة التأمين بشكل كامل بحلول العام ٢٠٠٧م.

وقد توصل الباحث في النهاية إلى أنه بالرغم من ظروف عدم الوضوح وعدم التأكد المحيطة بمعايير التأمين، إلا أنه من الواضح بأن تغيرات واضحة وجلية وأكيدة ستطرأ على أنظمة التقارير المالية لصناعة التأمين، وسيكون لها آثارٌ محتملة ومؤثرة على طبيعة أعمال شركات التأمين، وستجد نفسها مضطرة للاهتمام بالتطورات في عملية

إقرار واعتماد معايير التأمين، والتفاعل مع الهيئات المحاسبية الدولية المختلفة لكي تسمعهم صوتها، لما له من أثر على مستخدمي التقارير المالية مستقبلاً.

– دراسة (Tendeloo and Straelen, 2005):

بحثت هذه الدراسة فيما إذا كان اعتماد معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في ألمانيا سيخفف من عملية إدارة الدخل (Earnings Management). وافترضت الدراسة بأن اعتماد معايير ذات جودة عالية يوفر البيئة المناسبة لإصدار معلومات بجودة عالية أيضاً ، ولكن ليس من الضرورة أن تكون المعلومات ذات كفاية عالية (Sufficient)، علماً بأن هناك عدداً كبيراً من الشركات العاملة في ألمانيا قد تبنت معايير التقارير المالية الدولية . وتمحورت مشكلة الدراسة حول التساؤل عما إذا قامت الشركات التي تبنت معايير التقارير المالية الدولية بإدارة دخلها بشكل أقل من تلك التي تعتمد معايير المحاسبة الألمانية (German GAAP).

واستخدم الباحث في هذه الدراسة عينة من الشركات المدرجة في سوق رأس المال الألماني، وأثبتت نتيجة الدراسة بأن اعتماد معايير التقارير المالية الدولية لا يضع محددات وعوائق لعملية إدارة الدخل، بل على العكس؛ إن اعتماد معايير التقارير المالية الدولية أظهر زيادة في إدارة الدخل (Earnings Management)، وهذا الأثر ينخفض في حال كون المراجع الخارجي من إحدى شركات المراجعة العالمية الكبرى، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار تكوين الاحتياطيات السرية، لم يتم تسجيل أي فروق في سلوك الشركات التي تعتمد معايير التقارير المالية الدولية والشركات التي لا تزال تعتمد معايير المحاسبة المعتمدة في ألمانيا. ولقد طرحت هذه الدراسة ومن خلال النتائج التي توصلت إليها، تساؤلاً مهماً فيما إذا كانت المعايير ذات الجودة العالية تعتبر فعالة وكفؤة في الدول التي تعاني ضعفاً في قوانين حماية المستثمر.

– دراسة (Hope and Kang, 2006):

تعتبر هذه الدراسة من المحاولات المبكرة لفهم وتحديد معوقات اعتماد المعايير المحاسبية على مستوى الدولة الواحدة مقارنة مع بلدان أخرى. وهدفت الدراسة إلى

التعرف على المشاكل والمعوقات التي تواجه عملية اعتماد معايير التقارير المالية الدولية في البلدان ضمن العينة، حيث شملت العينة ثمان وثلاثين دولة حول العالم، منها من اعتمد المعايير بشكل طوعي في نهاية العام ٢٠٠٤م ، حيث قام الباحث في دراسته باختيار مجموعة من العوامل التي قد تؤثر في قرارات هذه الدول في عملية اعتماد المعايير. وهذه العوامل هي: قانون الأوراق المالية وقوة وصرامة القوانين وقابلية الدولة للالتزام ببناء سوق مالية مفتوحة للاستثمارات الأجنبية وانتفاء المصالح الشخصية للجهات الإدارية.

وأفترض الباحث بأن البلدان التي تتميز بضعف قوانين حماية المستثمر، تميل لتبني معايير التقارير المالية الدولية طوعاً إذا كان الهدف هو حماية المستثمر، حيث أن معايير التقارير المالية الدولية توفر للمستثمر معلومات مالية أكثر شمولاً وجودة ويكون لها قابلية أعلى للمقارنة واعتمادية أكثر. وأن هذه البلدان تميل أيضاً لتبني معايير التقارير المالية الأكثر صرامة من أجل حماية حملة الأسهم من المخاطر المالية المتعلقة باستثماراتهم، وعلى العكس من ذلك، فقد افترض الباحث بأن البلدان التي تحتوي أصلاً على قوانين وتشريعات صارمة وقوية كفيلة بحماية المستثمر، تبدي تحفظا باعتماد وتبني معايير التقارير المالية الدولية.

وقد توصل الباحث إلى وجود علاقة إيجابية بين دخول أسواق رأس المال واعتماد معايير التقارير المالية الدولية، وأن البلدان المهتمة بفتح أسواق رأس المال تكون أكثر تحمساً لاعتماد معايير التقارير المالية الدولية لجذب الاستثمارات الأجنبية ودخول أسواق رأس المال، وفتح المجال لدمج الأسواق المالية المحلية مع الأسواق المالية الأجنبية وهذا يسرع من معدل النمو الاقتصادي. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أيضاً، أن اعتماد معايير التقارير المالية الدولية يحسن من سياسات الإفصاح ، ويعتبر خطوة مهمة على طريق تحسين نوعية التقارير المالية، ولكن ليس بالضرورة أن تؤدي المعايير ذات الجودة العالية إلى تقارير مالية ذي جودة عالية.

- دراسة (Lantto, 2006) :

بحثت هذه الدراسة فيما إذا كان تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) سيحسن من فائدة المعلومات المحاسبية في دولة فنلندا التي تحتوي على نظم قوية من

شأنها تعزيز البيئة القانونية وتعزيز المعايير المحاسبية المحلية المطبقة في هذه الدولة. وقد قام الباحث في دراسته هذه باستخدام طريقة التحليل التجريبي من خلال ثلاث استبيانات تم توزيعها على كل من المحللين الماليين والمديرين والمراجعين الخارجيين، وقد افترضت الدراسة بأن المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية تكون موثوقة وملائمة (Relevant and Reliable)، وكذلك أن المعلومات الناتجة عن استخدام التقديرات الواردة في معايير التقارير المالية الدولية تكون أيضاً ملائمة وموثوقة.

وركزت الدراسة على أربعة محاور أساسية هي:

١- التركيز على الفائدة من كل معيار من معايير التقارير المالية الدولية.

٢ – التركيز على الفائدة الرئيسة المستقاة من المعلومات المحاسبية.

٣ – تعتبر أول دراسة قامت باستخدام الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية. والتي ساعدت الباحث في إعداد استبانة الدراسة فيما يتعلق بمعايير التقارير المالية الدولية.

٤ – تم استبعاد وتجنيب بعض محددات الدراسات التي بحثت في ملاءمة القيم من خلال استخدام مؤشرات أسعار الأسهم، فسعر السهم قد يتأثر بعوامل أخرى غير تلك الناتجة عن عدم توافر المعلومات.

وفي منهجية البحث، استخدم الباحث لدى اختباره الفرضية الأولى معايير المحاسبة الدولية التي تختلف عن معايير المحاسبة الفنلندية، ولاختبار الفرضية الثانية قام الباحث باستخدام معايير المحاسبة الدولية التي تحتاج إلى استخدام التقديرات عند إعداد التقارير المالية، وذلك بهدف تحديد فائدة ونفع المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية التي تصدرها المنشآت بعد اعتماد معايير التقارير المالية الدولية. وقد تبين بأن معايير المحاسبة الفنلندية تختلف عن خمسة وعشرين معياراً من معايير المحاسبة الدولية.

و توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

١ – أن المعلومات المحاسبية المبنية على أساس تطبيق معايير التقارير المالية الدولية تكون ملائمة لاتخاذ قرارات توزيع الموارد الاقتصادية.

٢ – أن المعلومات المحاسبية المبينة على التقديرات الواردة في متطلبات معايير التقارير المالية الدولية تكون ملائمة لاتخاذ قرارات توزيع الموارد الاقتصادية.

٣ – أن المعلومات المحاسبية المبنية على أساس تطبيق معايير التقارير المالية الدولية تكون موثوقة وذات اعتمادية عالية.

٤ – أن المستجيبين محايدون تجاه موثوقية واعتمادية المعلومات المحاسبية المبنية على التقديرات الواردة في متطلبات معايير التقارير المالية الدولية.

– دراسة (Post, et al, 2007):

لقد تطلبت تعليمات معايير المحاسبة الدولية رقم ١٦٠٦ لسنة ٢٠٠٢م من شركات التأمين الأوروبية المدرجة أسهمها في أسواق رأس المال الأوروبية بضرورة تطبيق معايير التقارير المالية الدولية اعتباراً من عام ٢٠٠٥م. وفيما يتعلق بالجزء الذي يعالج عقود التأمين في هذه المعايير، فإن المعيار المتعلق بتقييم عقود التأمين - المعيار الدولي رقم (٤)– يستخدم القيم السوقية من أجل التقييم العادل لعقود التأمين. ونتيجة لعدم وجود سوق نشطة لتداول عقود التأمين فيتم استخدام طريقة تسعير الأصول، وبالتالي فأن اعتماد شركات التأمين الأوروبية لمعايير التقارير المالية الدولية يعتبر خطوة جوهرية تجاه استخدام مؤشرات السوق في قياس الأصول والالتزامات، فيتم الاعتراف بالأرباح مباشرة في معظم شركات التأمين، خاصة في تلك الشركات التي انتقلت من المحاسبة المبنية على سياسة التحفظ، وبالتالي ستزداد التقلبات في حقوق الملكية لهذه الشركات.

وقد ناقش الباحث في هذه الدراسة الفرضيات الآتية:

١ – محاسبة القيمة العادلة تؤدي إلى زيادة التقلبات في الدخل وحقوق الملكية في شركات التأمين، وبالتالي سترتفع تكلفة رأس المال.

٢ – لتخفيف حدة هذه التقلبات، فإن شركات التأمين ستلجأ إلى سياسات التحوط وإعادة النظر في قرارات توزيع الموارد الاقتصادية.

٣ – تحويل مخاطر الاستثمار إلى حملة وثائق التأمين.

٤ – تخفيض عمر وثائق التأمين على الحياة بشكل ملموس.

٥- الميل نحو تطبيق معايير التقارير المالية الدولية سيؤدي إلى تغيرات في سياسة توزيع الأرباح.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي:

١ – الفشل في إثبات الفرضية الخاصة بأن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية يؤدي إلى زيادة في تكلفة رأس المال.

٢ – اعتقاد شركات التأمين بأن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية سيؤدي فعلاً إلى زيادة تكلفة رأس المال، فبدأت بإتباع سياسات البحث عن أفضل طرق توزيع الموارد الاقتصادية وإتباع سياسات التحوط في محاولة لتخفيض التقلبات في قيم الأصول والمطلوبات وحقوق الملكية.

٣ – الاعتراف المباشر والمبكر للأرباح لن يؤدي إلى تغيير سياسة توزيع الأرباح.

٤ – زيادة تكلفة وشفافية التقارير المالية سيزيد من احتمالية حدوث اندماجات بين شركات التأمين.

٥ – تطبيق معايير التقارير المالية الدولية سيؤثر على منتجات التأمين ، فهذه المعايير وازدياد الوعي تجاه القيمة العادلة للمشتقات المالية المتضمنة في عقود التأمين من الممكن أن يؤدي إلى ارتفاع أقساط التأمين أو تخفيض في خيار عرض هذه المشتقات ضمن عقود التأمين.

- دراسة (Chatham, 2008) :

هدفت هذه الدراسة إلى قياس درجة تأثير البيانات المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية على ثلاثة متغيرات تعتبر من موانع ومعوقات تحقيق صفة اتساق المعلومات، وذلك من خلال تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة هي:

أولاً: معرفة هل الشركات تستفيد من خلال التزامها الكامل بمعايير المحاسبة الدولية.

ثانياً: قياس درجة التزام الشركات في دول (فرنسا وسويسرا والسويد) بمعايير المحاسبة الدولية.

والهدف الثالث كان اختبار خصائص وصفات هذه الشركات التي التزمت بتلك المعايير.

وناقشت الدراسة اختبار وفحص الفائدة الناتجة من تزويد المتعاملين بأسواق رأس المال بالمعلومات التفصيلية وبشكل مباشر في الشركات الموجودة في (فرنسا وسويسرا والسويد) لأن هذه البلدان انتقلت مؤخرا من معاييرها المحلية إلى اعتماد معايير المحاسبة الدولية، لترى ما إذا كان الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية يؤثر في تخفيض عدم تماثل المعلومات. وقدمت الدراسة الدليل فيما يتعلق بفوائد الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية في تلك الدول، وتحفيز الشركات على تحمل تكاليف التقارير المالية الإضافية مقابل الالتزام بهذه المعايير.

وأكدت الدراسة عند تحليل أسعار الأسهم والسندات، وتحليل تنبؤات المحللين الماليين بإيرادات الشركات، وأيضاً مستوى تذبذب المخاطر المتعلقة بهذه الشركات ضمن العينة، على أن الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية يؤثر إيجابيا على شفافية المعلومات المالية، ويزيد من صفة قابلية المقارنة والاعتمادية للتقارير المالية، إذا ما قورنت بتلك المعلومات المالية المصدرة حسب معايير المحاسبة المحلية المطبقة في تلك الدول.

٢- الدراسات العربية :

دراسة (الشامي ، ٢٠٠٠) :

تناولت الدراسة المحاسبة عن الاستثمارات المالية في ظل معايير المحاسبية المعاصرة بهدف دراسة منفعة المعلومات المتعلقة بالقيمة العادلة، وقد أوضحت الدراسة أنه على الرغم من أهمية مبدأ التكلفة التاريخية باعتباره من المبادئ الرئيسية التي يقوم عليها النموذج المحاسبي، إلا أن الاعتبارات الخاصة بملائمة المعلومات المحاسبية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية من مستثمرين ودائنين وغيرهم قد أدت إلي الخروج عن هذا المبدأ في مواقف متعددة، خصوصاً فيما يتعلق بالمحاسبة عن الأدوات المالية نظراً لإمكانية تحديد قيمتها العادلة بدرجة كبيرة من الموضوعية، وللاعتقاد السائد بأن الزيادة في الملاءمة الناتجة عن التقرير عن القيمة العادلة لتلك الأدوات تفوق أي انخفاض قد يحدث في مصداقية تلك المعلومات أو أمكانية الاعتماد عليها. كما أوضحت نتائج الدراسة أن المعلومات المتعلقة بالربحية والقيمة الدفترية للأسهم تعتبر ملائمة للمستثمرين في الدول التي بها أسواق مالية ناشئة، وأن أسعار الأسهم في تلك الأسواق تعكس المعلومات

المتعلقة بالاختلافات بين القيمة السوقية للاستثمارات وتكلفتها، كما أن المعلومات الخاصة بالمكاسب والخسائر غير المحققة على الاستثمارات تعتبر ذات فائدة في التنبؤ بالعوائد المالية للأسهم. وخلصت الدراسة إلي ضرورة تبني الدول التي بها أسواق مالية ناشئة لمعايير محاسبية تتطلب التقرير عن المكاسب والخسائر غير المحققة على الاستثمارات وعن القيمة السوقية العادلة لها بالتقارير المالية الدورية وذلك لوجود دلالة هامة لمنفعة تلك المعلومات للمستثمرين.

- دراسة (حماد ، ٢٠٠٢) :

تناولت الدراسة مشكلات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في البيئة المصرية بالتطبيق على البنوك التجارية، واستهدفت الدراسة تحليل نموذجي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة كأساس لقياس الأدوات المالية في البنوك المصرية وذلك في ضوء خاصيتي الملائمة والموثوقية، وقد كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها:

١- وجود تباين واضح بين المستجيبين حول تحديد مفهوم القيمة العادلة، وكذلك وجود خلط بين مفهومي القيمة السوقية والقيمة العادلة، وتوقيت تطبيق معايير القيمة العادلة على الأدوات المالية في البيئة المصرية.

٢- وجود تباين واضح بين المستجيبين حول المفاضلة بين المعايير التي تحكم الإثبات والقياس والإفصاح المحاسبي للأدوات المالية.

٣- وجود تباين واضح ببن المستجيبين بشأن مبررات التمسك بالقيمة العادلة حيث يضع المراجعين أهمية كبيرة لعامل إمكانية استخدام تقديرات القيمة العادلة في التلاعب بالدخل يليه توافر عنصر الموثوقية ثم عامل استقرار المحاسبة بالتكلفة لفترة طويلة، في حين تختلف أهمية تلك العوامل بالنسبة للمحاسبين.

٤- وجود اتفاق بين المستجيبين حول الانتقال التدريجي أو المباشر إلي تطبيق معايير القيمة العادلة على الأدوات المالية.

٥- وجود اتفاق بين المستجيبين فيما يتعلق بالمفاضلة بين نموذج القيمة العادلة الكامل ونموذج القياس المختلط، ويفضل غالبية المستجيبين نموذج القياس المختلط.

- دراسة (لوندي، ٢٠٠٢) :

تناولت الدراسة المحاسبة عن القيمة العادلة في البنوك التجارية والإفصاح عنها طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية بالتطبيق على قطاع البنوك التجارية في الأردن، وركزت الدراسة على تأصيل مفهوم القيمة العادلة وكيفية المحاسبة عنها، والمقومات الأساسية لقياسها، والانتقادات الموجهة لها، والآراء المؤيدة والمعارضة لتطبيقها، وأهم المعايير التي صدرت لتنظيمها، مع التركيز على المعيار الدولي رقم (٣٩) نظراً لأن البنوك التجارية في الأردن ملزمة بتطبيقه، وقد تم اختيار عينة الدراسة لتمثل البنوك الكبيرة والمتوسطة والصغيرة الحجم على أساس رأس المال المدفوع، وأوضحت نتائج الدراسة من خلال تحليل التقارير المالية للسنتين ٢٠٠٠م ، ٢٠٠١م أن جميع بنوك العينة تلتزم بتطبيق المعيار (٣٩) باستثناء بعض الملاحظات التي من أهمها:

١- الإفصاح عن القيمة السوقية لبعض الأدوات المالية مع عدم الإفصاح عن الأرباح أو الخسائر غير المحققة ولا عن كيفية معالجتها.

٢- تحويل بعض الاستثمارات من محفظة الأوراق المالية للاستثمار إلي محفظة المتاجرة والعكس، وعدم الإفصاح عن مبررات ذلك، رغم الإفصاح عن آثاره المالية في بعض البنوك وعدم الإفصاح في بنوك أخري.

٣- الإفصاح عن القيم العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات دون الإفصاح عن مكونات هذه الضمانات ولا عن كيفية حساب القيمة العادلة لها.

- دراسة (خطاب، ٢٠٠٧) :

استهدفت الباحث إجراء دراسة تحليلية للقضايا الأساسية المتصلة باستخدام القيمة العادلة بالتقارير المالية من خلال دراسة تأثير أركان ومتطلبات عمليات توريق الديون على المخاطر الائتمانية في ضوء مقررات اتفاقية Basel (2) ،مع تحديد موقف القطاع المصرفي المصري من متطلبات تلك الاتفاقية. وذلك من خلال محاولة الإجابة على عدد من التساؤلات البحثية والمتمثلة في :

- هل القيمة العادلة أكثر ارتباطاً بأسعار الأسهم من القيم البديلة الأخرى ؟.

- هل يتم الإقرار بكل المكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية في الدخل فوراً عند نشوئها ؟ .
- هل يؤدي إدراج التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية في الدخل إلي زيادة تقلبات الدخل ؟ .
- هل الإجراءات التي اتخذها القطاع المصرفي المصري لمواجهة متطلبات اتفاقية بازل (٢) تؤدي إلي تدنية المخاطر مما يجعل القطاع المصرفي المصري جاذباً لرؤوس الأموال وليس طارداً لها ؟.

وفي سبيل تحقيق ذلك قام الباحث بتصميم استبانة وزعت على عينة مكونة من (٤٠) مفردة، اشتملت على ثلاث قطاعات هي، بنوك قطاع الأعمال والقطاع المشترك وفروع البنوك الأجنبية، وقد تكونت الاستبانة من أربعة أقسام، استهدف القسم الأول استكشاف وتحديد معني توريق الديون، واستهدف القسم الثاني مناقشة القضايا الأساسية المتعلقة باستخدام القيمة العادلة بالتقارير المالية، وتضمن القسم الثالث صعوبات قياس القيمة العادلة للأصول، أما القسم الرابع فقد تضمن نظام المعلومات المحاسبية للمخاطر الائتمانية.

وقد أوضحت نتائج الدراسة:

- اتفاق جميع فئات الدراسة حول المعني الحقيقي لتوريق الديون وذلك على مستوى جميع العناصر.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات فئات الدراسة حول القضايا الأساسية المتعلقة باستخدام محاسبة القيمة العادلة عند توريق الديون.
- تبين أن أهم المتغيرات ذات التأثير المباشر على المخاطر الائتمانية هي إدارة واستثمار محفظة الأصول المورقة، ومصادر التمويل ، القيمة العادلة الشاملة، ومحاسبة التحوط، بالإضافة إلي التكلفة والعائد.

- دراسة (شحاته، ٢٠٠٨) :

استهدفت الدراسة تطوير إطار للمحاسبة عن عمليات توريق الأصول المالية في مصر يأخذ في الاعتبار تداعيات الأزمة المالية العالمية على أن يراعي هذا الإطار معايير

المحاسبة الدولية والمصرية وسمات بيئة الممارسة المحاسبية المصرية والقوانين واللوائح ذات الصلة. واختبار مدى قبول غالبية أصحاب المصلحة في المؤسسات المالية والشركات التي تزاول نشاط التوريق للإطار المقترح. وخلصت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها:

١- أن مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن نشاط التوريق لم تلق الاهتمام الكافي من جانب الباحثين والمنظمات المهنية في مصر، وربما يرجع ذلك إلي حداثة نشاط التوريق في مصر.

٢- يجب الإفصاح عن عمليات التوريق في صلب الميزانية، مع ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية اللازمة لقياس القيمة العادلة، وتفضيل معالجة نشاط التوريق كعملية بيع للأصول عنه كاقتراض بضمان تلك الأصول.

٣- أن القيمة العادلة هي المقياس الأنسب لتحديد قيمة الأصول الجديدة والأصول المالية المحولة، وتعتبر طريقة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المتولدة عن تلك الأصول المالية المحولة هي أنسب وسيلة لتقدير القيمة العادلة، مع ضرورة أخذ مخاطر الائتمان في الاعتبار عند تحديد معدل الخصم، وذلك بسبب ما تواجهه سوق الائتمان من مشاكل نتيجة الأزمة المالية العالمية.

٤- اختلاف الإدارة مع باقي مجموعات عينة الدراسة بشأن الحاجة لمزيد من الإفصاح عن القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية المرتبطة بالرهن العقاري، واختلاف الأكاديميين مع باقي أفراد العينة بشأن عدم ملاءمة ضوابط المحاسبة عن عمليات التوريق بوضعها الراهن في ظل الأزمة المالية العالمية، مما يعكس عدم رغبة الإدارة في تحمل المزيد من المسئولية المحاسبية، ورغبة الأكاديميين في تطوير متطلبات المحاسبة عن عمليات التوريق لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية.

وباستعراض نتائج الدراسات السابقة، يتضح أن هناك اتفاق بين معظم الدراسات على أهمية قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها في التقارير المالية، إلا أنه لا يوجد اتفاق بين تلك الدراسات على النماذج المستخدمة في قياس القيمة العادلة. وتكمن المشكلة الرئيسية في ظل غياب سوق نشطة أو غير كفؤة، وعدم رسوخ مفاهيم القيمة العادلة وأساليب قياسها، في قيام بعض معدي التقارير المالية بإساءة استخدام مساحة التقدير الشخصي

المسموح بها في ظل معايير المحاسبة وذلك لوضع تقديرات للقيمة العادلة للتخفيف من حدة تقلبات أرباح المنشأة بهدف إدارة الربح. كما أن هناك اختلاف بين نتائج الدراسات حول المعالجات المحاسبية للمكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة. واتجاه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة نظراً لأهمية المعلومات المبنية على أساس القيمة العادلة في القياس والإفصاح وتأثيرها على الخصائص النوعية الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية.

ثانياً : توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة في ظل الأزمة المالية العالمية:

لم تكن مهنة المحاسبة ومعاييرها المهنية بمنأى عن تداعيات الأزمة المالية العالمية التي اجتاحت العالم في عام ٢٠٠٨م، إذ ثار جدل كبير حول دور القيمة العادلة في إحداث الأزمة المالية العالمية. حيث صرح بذلك العديد من الجهات، والكثير كذلك من رؤساء مجلس إدارات بنوك وشركات عملاقة، ودعوا إلى وقف تطبيق جميع معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة، وفي هذا السياق دعا جورج ماكين المرشح الجمهوري لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية حينئذ وبمشاركة ٦٠ عضوا من أعضاء الكونجرس، وعدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي إلى وقف العمل بالمعيار (FAS, 157) ولو بصفة مؤقتة. وذلك بحجة أن تطبيق هذا المعيار ساهم في تضخيم غير مبرر لقيم العقارات ومن ثم لقيم القروض العقارية الممنوحة من بنوك الاستثمار وما ترتب عليه في تضخيم لقيم السندات العقارية والتي أدت إلى حدوث أول حلقات الأزمة بانهيار بنك Lemans Brothers. لكن فريقا معارضا وبدعم من (SEC وFASB، وIASB) عارضوا هذه الدعوة وذلك على أساس أن القيمة العادلة لم تكن السبب في حدوث الأزمة المالية ولكنها كشفت عنها مثلها في ذلك مثل الطبيب الذي يكشف عن المرض الذي لا يرضي المريض. وبرروا موقفهم هذا بأن البنوك الاستثمارية والتي كانت بمنأى عن الرقابة أساءت استخدام منهج القيمة العادلة. وبناء على ذلك نادى هذا الفريق بتبني منهجا وسطا في تطبيق معيار القيمة العادلة يقضي باستخدام أسلوب خصم التدفقات النقدية المتوقفة Discounted

cash flow في تقدير القيمة العادلة للأصول غير السائلة وذلك عوضا عن أسلوب Mark-Market (عباس، ٢٠٠٨) .

وقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بتوجيه رسالة رسمية في ٢٠٠٨/١١/١١ م لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية حينئذ George W Bush بصفته مضيفا وراعيا لمؤتمر قمة العشرين الذي عقد في ٢٠٠٨/١١/١٥م وانطلاقا من علم المجلس بأن قضايا معايير المحاسبة، والأزمة الائتمانية مدرجة على أجندة المؤتمر، فان المجلس يقدم له هذه الرسالة كي يبلغ رؤساء الدول المجتمعين عن دور مجلس معايير المحاسبة الدولية كجهة مستقلة مسئولة عن مهمة تطوير معايير عالمية موحدة في تحديد القضايا المحاسبية الناشئة عن أزمة الائتمان. كما قام رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية Sir David Tweedie بتقديم تقرير يتضمن ما جاء بالرسالة الموجهة لمؤتمر قمة العشرين حول دور المحاسبة في الأزمة الائتمانية ويمكن تلخيص أهم ما جاء في هذا التقرير فيما يلي: (www.iasb.org)

أ- أن معايير التقارير المالية الدولية مستخدمة حاليا من قبل أكثر من ١٠٠ دولة، وبأن مجلس معايير المحاسبة الدولية قام بفحص معايير القيمة العادلة المستخدمة في أزمة الائتمان وبشكل مكثف، وشدد على أن معايير القيمة العادلة تساهم وبشكل لا يستهان به في إضفاء الشفافية عالية الجودة على المعلومات المالية. وكاستجابة للازمة فقد قام المجلس باتخاذ إجراءات عاجلة جنبا إلى جنب مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB لتحسين معايير القيمة العادلة.

ب- إن السبب الحقيقي وراء الأزمة المالية الائتمانية يعود إلى الممارسات السيئة التي اتبعت في عمليات الإقراض، واقتصر دور المحاسبة على عكس حقيقة تلك الممارسات الاقتصادية للبنوك التي كانت تحت الرسملة.

ج- لإعادة الثقة للسوق فيجب مواجهة الخسائر كاملة، وإلا لن تستطيع البنوك في المستقبل إقراض بعضها البعض ولا حتى إقراض عملائها، ولم يكن لمعايير القيمة العادلة دور إلا أنها أظهرت الخسائر الحقيقية ولم تساهم فيها، ولو كان هناك محاولة لإخفاء الشفافية من خلال عدم استخدام معايير القيمة العادلة لساهم ذلك في تأجيل ظهور الخسائر وليس منعها.

د- لقد أظهرت أزمة البنوك الائتمانية الحاجة لمنهجية عالمية في تشريع، ومراقبة الأسواق الرأسمالية. ومسؤولية كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB، باعتبارها جهات تشريع مستقلة، وبأنه يجب أن يؤخذ بجميع أعمالها انطلاقا من أنها أعمال للمصلحة العامة، وكما يجب أن لا يساء استخدام مخرجاتها للتبرير عن فشل ليس لها علاقة به.

هـ- يجب أن يتم الاستمرار باستخدام معايير القيمة العادلة وبشكل مكثف أكثر من السابق وبغض النظر عن أي أزمات وخصوصا أن لها دورا لا يستهان به في إضفاء الشفافية على معلومات القوائم المالية، وفي حالة عدم تطبيقها سوف يفقد المستثمر الثقة بالقوائم المالية. وتم الاستشهاد بنتائج الاستفتاء الذي قام به اتحاد المستثمرين العالمين لـ ٥٩٧ مستثمر، والذي أشار إلى:

١. أن ٧٩% من المستثمرين لا يؤيدون وقف التعامل بمعايير القيمة العادلة.

٢. أن ٨٥% من المستثمرين يعتقدون انه في حالة إيقاف استخدام معايير القيمة العادلة سوف يكون له اثر مباشر على تدني الثقة بالنظام البنكي.

وقام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإدارة عدد من الاجتماعات لاستقاء أراء كل من له اهتمام بالقضايا المالية في ظل الأزمة، وبناء عليها تم إصدار الدليل الاسترشادي في كيفية تطبيق القيمة العادلة في ظل الأسواق غير النشطة. وفي ٢٠٠٨/١١/١٤م أعلن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB عن تشكيل مجموعة استشارية عليا يرأسها كل من Hans Hoogervost (رئيس سلطة هولندا للأسواق المالية)، وHarvey Goldschmid (المفوض السابق للجنة تبادل الأوراق المالية الأمريكية SEC) والتي تشمل كذلك على عدد من الأعضاء من فئات المستثمرين، والمراجعين، ومستخدمي القوائم المالية. وقد أنيط بها مهام تحديد القضايا المتعلقة بإعداد التقارير المالية في ظل الأزمة المالية العالمية، وتم تشكيل المجموعة بهذا الشكل كي تضمن أن قضايا إعداد التقارير المالية في ظل الأزمة العالمية تناقش بشكل منسق وعلى مستوى عالمي عال جدا. وأشار الإعلان انه سوف يتم الانتهاء من تشكيل المجموعة بشكلها النهائي خلال فترة ٤ أو ٦ شهور، وان كلا من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB سيلتزم بتوصياتها التزاما كاملا. (www.iasb.org)

ثالثاً : مفهوم وأساليب قياس القيمة العادلة وفقاً لمعايير المحاسبة:

١- مفهوم القيمة العادلة:

تعرف القيمة العادلة للأصل على أنها ذلك المبلغ الذي يتم بواسطته بيع أو شراء الأصل من خلال عملية تبادلية حقيقية بين أطراف مطلعة وراغبة في التبادل، بعيداً عن ظروف التصفية، وفي المقابل تعتبر القيمة العادلة للمطلوبات على أنها تلك القيمة التي تستحق أو المبلغ الذي يتم سداده من خلال عملية تبادلية حقيقية بين أطراف راغبة في العملية، مع استبعاد أثر التصفية. ويتم تقدير القيمة العادلة لأي بند من خلال الأسعار المعروضة أو المطلوبة ، وفي حالات عدم توفر هذه الأسعار فيتم تحديد القيمة العادلة للبند بشكل تقديري. وقد برر مجلس معايير المحاسبة المالية استخدام مصطلح القيمة العادلة لأنه ليس لكل الأصول والالتزامات قيمة يمكن الحصول عليها من السوق Barth et. (Al.,2001)، وقد عرف معيار المحاسبة الأمريكي رقم (١٠٧) القيمة العادلة على أنها (قيمة تبادل الأصل في عملية تبادلية حقيقية بين أطراف راغبة في التعامل، دون أن تكون هذه العملية في حالات التصفية أو البيع الجبري).

وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB المعيار رقم (١٥٧) والذي بدأ سريانه بعد ١٥ نوفمبر ٢٠٠٧م ، وذلك بشأن تعريف وإنشاء إطار لقياس القيمة العادلة داخل المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. ولقد عرف المعيار رقم (١٥٧) القيمة العادلة بأنها ذلك السعر الذي يتسلمه البائع عند بيع أحد الأصول أو يدفعه عند تحويله لأحد الالتزامات في عملية منتظمة بين شركاء السوق في تاريخ القياس. "The price that would be received to sell an asset or paid to transfer a liability in an orderly transaction between market participant at the measurement date" والقيمة العادلة طبقاً لتعريف المعيار تشمل القيمة السوقية وليست مقصورة على المواقف الخاصة باستفسارات السوق الحالية وغير المتاحة، فالتعريف يركز على السعر الذي سيسلم نظير بيع أصل أو السعر الذي سيدفع نظير تحويل التزام، وليس السعر الذي يجب سداده للاستحواذ Acquire على الأصل أو المستلم نظير التزام مفترض.

أما بالنسبة لمجلس معايير المحاسبة الدولية، فقد عرف القيمة العادلة أنها المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الأصل، أو سداد الالتزام به، بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تبادل تجاري بحت، وقد ورد هذا التعريف في عدد من المعايير مثل المعيار رقم (٣٢) فقرة (٥) والمعيار رقم (٣٦) والمعيار رقم (٣٩) وغيرها من المعايير، كما أوضح المعيار المحاسبي الدولي رقم (٤٠) " الاستثمار العقاري " إن القيمة العادلة تتحدد بتاريخ معين وتبعا لتغير أحوال الأسواق من وقت لآخر (مجلس معايير المحاسبة الدولية، ٢٠٠١) .

٢- أساليب قياس القيمة العادلة:

في ظل الأسواق المتغيرة والمتقلبة Dynamic and Volatile فإن مقاييس القيمة العادلة تزودنا بكثير من الشفافية وذلك مقارنة بمقاييس التكلفة التاريخية، وبالإضافة إلي ملائمة القيمة العادلة للقياس في ظل الظروف الاقتصادية والمالية المتغيرة والمتقلبة فإن الاعتمادية Reliability تكون مهمة أيضاً قبل الملائمة Relevant لأن المعلومات الملائمة والتي تتسم بعدم الاعتمادية تصبح بلا فائدة لأي مستخدم. أما عن كيفية قياس القيمة العادلة فقد بين مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) انه يمكن قياس القيمة العادلة كما يلي (Landsman,2007):

١ – يعتبر السعر المحدد في سوق نشط أفضل مقياس للقيمة العادلة.

٢ – إذا لم يتوفر ذلك، يتم تقدير ما إذا كانت القيمة الدفترية قريبة من القيمة العادلة، وخاصة للبنود مثل الذمم المدينة والدائنة والأدوات المالية ذات معدل الفائدة المتغير.

٣ – قد تستخدم كذلك الطرق التالية لقياس القيمة العادلة:

أ – الأسعار السوقية المحددة للأدوات المالية المشابهة.

ب – خدمات التسعير من جهة خارجية.

ج- نماذج التسعير الداخلية.

د- التدفقات النقدية المخصوصة.

وقد حدد المعيار الأمريكي رقم (١٥٧) ثلاثة أساليب لقياس القيمة العادلة وفقاً لمدخل السوق، ووفقاً لمدخل الدخل، بالإضافة للقياس وفقاً لمدخل التكلفة:

مدخل السوق **Market Approach** :

يستخدم مدخل السوق عند تقييم الأسعار الممكن مشاهدتها **Observable** وغيرها من المعلومات الملائمة التي توفرها عمليات السوق، بما في ذلك الأصول المتماثلة **Identical** أو المقارنة **Comparable** .

مدخل الدخل Income Approach:

ويستخدم مدخل الدخل عند التقييم لتحويل المبالغ المستقبلية إلي مبلغ موحد للقيمة الحالية اعتماداً على افتراض أن شركاء السوق هم السبب في تلك المبالغ المستقبلية.

مدخل التكلفة Cost Approach :

ويعتمد على المبلغ المطلوب حالياً لإحلال المقدرة الخدمية لأصل ما (إحلال التكلفة).

وطبقاً للمعيار رقم (١٥٧) فإن استخدام مدخل واحد للقياس يكون مناسباً في بعض المواقف باستخدام أسعار استرشادية **Quoted prices** في سوق نشط لأصول أو التزامات مماثلة. وفي مواقف أخرى فإن استخدام مداخل متعددة للقياس يكون مناسباً لأن نظام التقارير بالشركات يتطلب تماسك وترابط **Consistently** كل قدرات أساليب التقييم واستخدامها للوصول لقياس مناسب للقيمة العادلة.

ولقد تطرق مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى العديد من الأسس والإرشادات للوصول إلى القيمة العادلة بالتفصيل في العديد من المعايير المحاسبية، فقد بين معيار المحاسبة الدولية رقم (١٦): " الأصول الثابتة وإهلاكها " عند استخدام أسلوب المعالجة البديلة المسموح بها للمحاسبة عن الممتلكات والمصانع والمعدات وهي إعادة التقييم، ويمكن تحديد القيمة العادلة لهذه الأصول من خلال الآتي :

١ – القيمة السوقية التي عادة ما يتم تحديدها بمعرفة مقيمين مؤهلين مهنيا للقيام بهذه المهمة.

٢- القيمة الاستبدالية بعد الإسهتلاك: عندما لا يكون هناك دليل على القيمة السوقية بسبب الطبيعة المتخصصة لهذه الأصول لأنها نادراً ما تباع.

كما بين معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢): " الأدوات المالية: الإفصاح والعرض " بعض أسس قياس القيمة العادلة على النحو التالي:

١ - إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق نشطة وذات سيولة فإن سعر السوق المعروض للأداة هو أفضل دليل على القيمة العادلة، حيث أن سعر السوق المناسب هو:

أ - سعر العرض الحالي: لأصل محتفظ به أو التزام سيتم إصداره.

ب -السعر المطلوب (سعر الطلب): لأصل سيتم امتلاكه أو التزام محتفظ به من قبل.

ج - سعر آخر عملية: حيث يمثل السعر في حالة عدم توفر معلومات عن الأسعار الحالية، شريطة عدم حدوث تغير كبير في الشروط الاقتصادية بين تاريخ آخر عملية وتاريخ تقديم التقرير المالي.

٢- إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق غير نشط أو غير منظم بشكل جيد (كبعض الأسواق الموازية) أو كان حجم التداول قليل نسبة إلى عدد الوحدات من الأدوات المالية المراد تقييمها، أو في حالة عدم وجود سعر سوقي معروض فيمكن اللجوء إلى وسائل تقدير لتحديد القيمة العادلة بموثوقية كافية، ومن أهم هذه الوسائل:

أ - القيمة السوقية الجارية لأداة مالية مشابهه جوهريا للأداة المراد تقييمها.

ب- تحديد خصم التدفقات النقدية باستخدام سعر خصم مساوٍ لمعدل الفائدة السائد في السوق لأدوات مالية لها – بشكل جوهري – نفس الشروط والخصائص .

ج- استخدام نماذج تسعير الخيارات.

٣- إذا كانت الأداة غير متداولة في سوق مالي منظم، فإنه يفضل عدم تحديد مبلغ معين لقياس القيمة العادلة، وإنما تحديد مدى معين يعتقد وبشكل معقول أن تقع القيمة العادلة ضمنه.

٤- عند عدم القدرة على تحديد القيمة العادلة بموثوقية كافية لأي سبب، فإنه يتم تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات حول الخصائص الأساسية للأدوات المالية المراد تقييمها، بما في ذلك الشروط والأحكام ذات الأهمية التي قد تؤثر على مبلغ التدفقات

النقدية المستقبلية، ودرجة التأكد منها وذلك لمساعدتهم على عمل تقديراتهم الخاصة لتحديد القيمة العادلة.

وكذلك فقد تضمن معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٨): " الأصول غير الملموسة" تحديداً لأسس الوصول إلى القيمة العادلة في إظهار هذه الأصول عند الاعتراف المبدئي وعلى النحو التالي :

١ – الأسعار المدرجة في سوق نشط هي أفضل مقياس للقيمة العادلة، وعادة ما يكون هذا السعر هو سعر العرض الحالي.

٢ – قد يوفر سعر أحدث عملية مماثلة أساساً يمكن بناءً عليه تقدير القيمة العادلة، بشرط عدم حدوث تغير هام في الظروف الاقتصادية بين تاريخ العملية وتاريخ تقييم الأصل.

٣ – القيم الممكن احتسابها من خلال استخدام أساليب القياس التي طورتها مشاريع معينة تشارك بانتظام في شراء الموجودات غير الملموسة وبيعها، و تشتمل هذه الأساليب– حيث يكون ذلك مناسباً – تطبيق عناصر متعددة تعكس تأثير مؤشرات معينة على عمليات السوق الحالية مثل ربحية الأصل أو خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من الأصل.

وقد بين معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) – الأدوات المالية: الاعتراف والقياس– أن القيمة العادلة للأدوات المالية تكون قابلة للقياس بشكل موثوق إذا كان:

أ – الاختلاف بين تقديرات القيمة العادلة المعقولة ليس كبيراً.

ب – إمكانية تقييم مختلف التقديرات بشكل معقول وصولاً للقيمة العادلة، وكثيراً ما يكون المشروع قادراً على إجراء تقدير للقيمة العادلة للأدوات المالية بحيث يمكن الاعتماد على استخدام هذه القيمة بشكل موثوق في البيانات المالية. ووفقاً للمعيار (٣٩) فيتم تصنيف الاستثمارات إلى فئات مختلفة، ويكون قياس الاستثمارات المالية معتمداً على هذا التصنيف، وهذه الفئات هي:

١ – أصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة و تعالج في قائمة الدخل

Financial Assets at Fair Value Through Profit - FAFVTPL) or Loss) أو تسمى استثمارات للمتاجرة (Trading Investments).

٢ – القروض والذمم المدينة (Loans and Receivables).

٣ – استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق (Held –to- MaturityInvestments).

٤ – استثمارات متاحة للبيع (Available – for –Sale Investments)

كما أوضح المعيار رقم (٣٩) عدة مقاييس للقيمة العادلة على النحو التالي:

١– الأسعار المتداولة في سوق نشط للأدوات المالية وهي أفضل مقياس للقيمة العادلة.

٢– أداة الدين (Debt Instrument) التي تصنف (Rated) من قبل وكالة تصنيف مستقلة، وأن يكون لهذه الأداة تدفقات نقدية يمكن تقديرها بشكل معقول.

٣ –الأداة المالية التي لها نموذج تقييم مناسب، وتعتمد مدخلات هذا النموذج على بيانات من الأسواق النشطة (Active markets).

وقد تطرق المعيار (٣٩) للطرق البديلةً لقياس القيمة العادلة في غير الحالات المعتمدة أعلاه، وهذه الطرق هي:

١ – إن لم تكن السوق نشطة، فيمكن تعديل القيم والأسعار المدرجة في السوق بشكل يعطي تقديراً أفضل.

٢– إن كانت السوق نشطة، ولكن حجم التداول للأصل المالي أو الالتزام المالي المطلوب تقدير قيمته العادلة قليل جداً نسبةً إلى حجم هذه الأدوات المالية، فيمكن اعتماد تقديرات صناع السوق لهذه الأدوات فيما يتعلق بحجم التداول المتوقع من أجل الحصول على تقييم عادل لقيمة هذه الأدوات من خلال تسجيل قراءات الأسعار لفترات طويلة.

٣ – يمكن اللجوء إلى أساليب بديلة أخرى، مثل:

– القيمة السوقية للأدوات المشابهة بشكل جوهري.

– القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة.

– نماذج تسعير الخيارات.

٤ – تقييمات وتقديرات أطراف خارجية محايدة.

وفي ١٦ يونيو ٢٠٠٥م أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) نسخة معدلة للمعيار (٣٩) الاعتراف والقياس وخيار القيمة العادلة Fair Value Option (FVO) ، يقيد خيار القيمة العادلة التي خضعت في التطبيق لمتطلبات إفصاح واسعة Extensive ، ولقد استفاد المعيار المعدل من الدعم الكبير من صناعة الخدمات المالية،

بالإضافة إلي البنك المركزي الأوربي، وكذلك لجنة بازل، وقد وافق على المعيار المعدل العديد من الدول .(خطاب، ٢٠٠٧م).

كما قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار المعيار الدولي رقم (٧) والمتعلق بالأدوات المالية: الإفصاح بتاريخ ٢٠٠٥١٨١١٨م، حيث أن الهدف من هذا المعيار هو توحيد وتعزيز متطلبات الإفصاح فيما يتعلق بمخاطر الأدوات المالية، والتي كانت ضمن مجال المعيار الدولي رقم (٣٢) – الأدوات المالية: الإفصاح والعرض، والمعيار الدولي رقم (٣٠) – القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة، حيث تم استبدال متطلبات الإفصاح في هذين المعيارين بمتطلبات المعيار رقم (٧)، وهو موضع تطبيق اعتبارا من تاريخ ٢٠٠٧١١١١م. والهدف الرئيسي للمعيار هو أن يقوم معدو التقارير المالية بتزويد المستخدمين بالإفصاح المناسب الذي من شأنه تعزيز فهم وإدراك المستخدمين لمدى تعرض المنشأة للمخاطر المالية وطرق إدارتها.

ولتحقيق هذا الهدف فعلى المنشأة الإفصاح عما يلي:

١ – معلومات عن مدى أهمية (Significance) الأدوات المالية بالنسبة لأداء المنشأة ومركزها المالي، وذلك من خلال الإفصاح عن مظاهر ومعالم هذه الأدوات، مثل الإفصاح عن قيمة كل مجموعة من الأدوات المالية.

٢ – حجم وطبيعة الخطر الذي تتعرض له المنشأة نتيجة تملكها للأدوات المالية(إفصاح كمي).

٣ – الطريقة المستخدمة في إدارة هذه المخاطر(إفصاح نوعي).

وفيما يلي أهم التغيرات التي طرأت على متطلبات الإفصاح الواردة في المعيارين الدوليين (٣٢) و (٣٠) طبقاً لما ورد بالمعيار الدولي رقم (٧) :

١ – تعريف متطلبات إفصاح جديدة للقروض والذمم المدينة التي تصنف ضمن مجموعة أدوات مالية تقاس بالقيمة العادلة وتعالج فروق التقييم في قائمة الدخل.

٢– بالإضافة لمتطلبات الإفصاح الموجودة في المعيار (٣٢) فيما يتعلق بالالتزامات المالية المصنفة ضمن المجموعة الواردة في البند (١) أعلاه، فإن المعيار رقم (٧) يطلب من المنشأة الإفصاح عن مقدار التغير في القيمة العادلة للالتزامات المالية غير تلك التغيرات الناتجة عن ظروف السوق والتي تؤدي إلى ظهور مخاطر السوق، وكذلك

يتطلب المعيار (٣٢) الإفصاح عن الانحرافات أو التغيرات عن سعر الفائدة المعياري موضع المقارنة المرجعي (Benchmark)، وعن الطريقة المستخدمة في تحديد مقدار التغيرات المتحققة.

٣ – عندما تسجل المنشأة انخفاضا في قيمة أصولها المالية من خلال استخدام المخصصات، فيجب على المنشأة الإفصاح – ولكل فئة من الأصول المالية – عن مطابقة وإظهار مقدار التغير (Reconciliation of Change) في قيمة ذلك الحساب الذي حصل فيه انخفاض في القيمة، مثال ذلك، استخدام حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها لمنع أي تخفيض مباشر في الذمم المدينة، بغرض إظهار مقدار التغير وأسبابه خلال فترة مالية معينة.

٤ – إفصاح منفصل عن الخسائر المتحققة من التحوط على التدفقات النقدية و التحوط عن الاستثمارات.

٥ – إفصاح منفصل عن الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التقييم العادل للتحوطات والتي تظهر كنتيجة لإعادة قياس أدوات التحوط، وكذلك الإفصاح المنفصل عن كل بند متحوط عليه (Hedged Item) والذي يرتبط أو ينسب إلى الخطر المتحوط ضده (Hedged risk).

٦ – الإفصاح عن صافي الأرباح أو الخسائر الناتجة عن " الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق " و " القروض والذمم المدينة " و " الالتزامات المالية التي تقاس بالتكلفة المستنفذة " .

ومما تجدر الإشارة إليه، أنه قد حدثت تعديلات على المعيار الدولي رقم (١) – عرض القوائم المالية – الإفصاح عن رأس المال، كجزء من مشروع مجلس معايير المحاسبة الدولية لتطوير معيار التقرير رقم (٧)، حيث أضاف (IASB) المتطلبات الآتية على المنشآت للإفصاح عنها:

١ – أهداف وسياسات وإجراءات وعمليات المنشأة في إدارة رأس المال.

٢ – بيانات كمية عما تعتبره المنشأة كرأس مال.

٣ – هل التزمت المنشأة بأي متطلبات خارجية مفروضة حول رأس المال (كالتشريعات المحلية)، وإذا لم تلتزم المنشأة بذلك، هل من تبعات؟

وتضمن المعيار رقم (٤٠) – الاستثمارات العقارية – بأنه في حال عدم القدرة على تحديد القيمة العادلة للممتلكات الاستثمارية بموثوقية عالية مبنية على أسس مؤسسية ومتسقة، فإنه يجب إثبات هذه العقارات بالتكلفة، علماً بأن هذا يحدث فقط عندما تكون العمليات السوقية المرادفة غير متكررة الحدوث أو لا يتوفر تقديرات بديلة للقيمة العادلة ، وقد أوضح المعيار أسس تحديد القيمة العادلة على النحو التالي :

١ – يعتبر السعر السوقي أفضل محدد للقيمة العادلة، وأفضل وسيلة يمكن من خلالها تحديد القيمة السوقية الحالية للبند، ويعبر السعر السوقي هنا عن السعر الأكثر احتمالا والممكن الحصول عليه على نحو معقول من السوق، ومن خصائصه أنه يمثل أفضل سعر قد يحصل عليه البائع في ظل ظروف السوق العادية دون أي تضخيم أو تخفيض في ظل ظروف اقتصادية خاصة.

٢ – تعتبر الأسعار الجارية في سوق نشطة لممتلكات أخرى مشابهة في الموقع والحالة والشروط التعاقدية، أفضل دليل للقيمة العادلة.

٣ – في حالة عدم توفر أسعار سوقية جارية، يمكن تقدير القيمة العادلة من خلال الحصول على معلومات مختلفة تتضمن:

أ – الأسعار الجارية في سوق نشطة لممتلكات أخرى مختلفة من حيث الطبيعة والموقع، بحيث تعدل هذه الأسعار لتعكس الفروق الناتجة عن الاختلافات بين الأصل المراد تقديره وهذه الممتلكات.

ب – الأسعار الأخيرة في سوق أقل نشاطاً مع تعديل هذه الأسعار لتعكس التغيرات في الأحوال الاقتصادية بين تاريخ هذه الأسعار وتاريخ التقييم الحالي.

ج – خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بموجب عقود إيجار قائمة حالياً أو بالرجوع لبيانات خارجية كإيجار الممتلكات المماثلة في نفس المنطقة.

رابعاً: أثر محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية :

إن تحديد أهداف التقارير المالية ، هو نقطة البداية لتطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين، أي أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات. ويقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسئولين عن وضع المعايير المناسبة، والمسئولين عن إعداد التقارير المالية، في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة (الشيرازي، ١٩٩٠م). وهناك بعض الخصائص والصفات التي يجب أن تحتويها المعلومات المحاسبية لتكون مفيدة لاتخاذ القرارات، وتعرف هذه الخصائص بأنها خصائص نوعية، حيث تجعل المعلومات المعروضة في التقارير المالية مفيدة للمستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية، والخصائص النوعية الأساسية الأربع هي: الملاءمة، والموثوقية أو الاعتمادية، والقابلية للفهم، والقابلية للمقارنة (وتشمل الاتساق).

ويمكن أخذ قياس القيمة العادلة على أنه موثوق ويمكن الاعتماد عليه فقط في حال عدم وجود فروق هامة لدى التحقق (Verification) من تقديرات قياس القيمة العادلة، و هذا قد لا يتحقق في ظل عدم وجود سوق نشطة. وبالتالي فإن افتراض قيم عادلة في ظل عدم وجود أساس سوقي قد يكون خطراً وسيؤثر على ملائمة وموثوقية وقابلية مقارنة وقابلية فهم التقارير المالية، حيث قد يختلف مبلغ أو قيمة الأرباح والخسائر التي ستظهر في قائمة الدخل من سنة لأخرى، وهذا يعني بأنه قد يتم التقرير عن أصل بقيمة تم احتسابها على أساس نموذج رياضي لسوق افتراضية، فلو تم تطبيق هذا على استثمارات أسهم غير مسعرة، فهناك خطورة بأن يتم استخدام أرباح المضاربة المستقبلية لتبرير التقرير عن هذه الاستثمارات وعرضها في قائمة المركز المالي بقيمة مرتفعة ، والتي بدورها ستؤدي بطبيعة الحال إلى التقرير عن أرباح مضاربات مرتفعة، وهذا ما سيطرح تساؤلات عن مدى ملاءمة وموثوقية التقارير المالية التي ستصدر في ظل هذه الأسس. وعلى هذا الأساس ، فإن مستخدمي التقارير المالية سيحتاجون إلى تمييز واضح ما بين الأرقام الموضوعية والأرقام غير الموضوعية (تقدير شخصي)، وما بين الأرباح

والخسائر المتحققة المبنية على أسعار سوق حقيقية وتلك النتائج المبنية على أسعار سوق افتراضية، وهذا سيكون أكثر تعقيداً على مستخدمي التقارير المالية، لذا فلا بد من وجود معايير واضحة للتقارير المالية لضمان عدم تضليل المستخدم عن الحقائق والظواهر الاقتصادية الحقيقية التي حدثت فعلاً (Penman,2007) .

وتكون للمعلومات صفة الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية المتخذة بواسطة المستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية، وتكون للمعلومات صفة الموثوقية عندما تكون خالية من الأخطاء الجوهرية أو التحيز. ويمثل القدر المطلوب تحقيقه من خاصيتي الملائمة والموثوقية أساس المفاضلة عند المقارنة بين نموذجي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة، ففي حين يحقق نموذج التكلفة التاريخية قدرا كبيراً من الموثوقية وقدراً أقل من الملاءمة فإن نموذج القيمة العادلة يحقق قدراً أكبر من الملاءمة وقدراً أقل من الموثوقية، خاصة في ظل غياب سوق نشطة. ولأنه لا يمكن الاستغناء عن أي من خاصيتي الملاءمة أوالموثوقية، فإنه يجب الموازنة بينهما، ففي بعض المواقف تكون الملائمة أهم من الموثوقية والعكس في مواقف أحرى، ومع ذلك لا يمكن تحت أي ظرف من الظروف التضحية بأي من الملاءمة أو الموثوقية بالكامل (حماد، ٢٠٠٢م) . وفي هذا المجال فقد أجمعت العديد من الدراسات مثل (Stella,& Malcolm, 2009 و (Lee & Shen, 2006) و (Maines & Wahlen, 2006) على تميز محاسبة القيمة العادلة بتزويد مستخدمي التقارير المالية بمعلومات تتوفر فيها خاصية الملاءمة وذلك بخلاف محاسبة التكلفة التاريخية، في حين أن المشكلة الرئيسية هي عدم كفاءة وفاعلية بعض أساليب قياس القيمة العادلة على تحقيق خاصية الموثوقية كما هو الحال في محاسبة التكلفة التاريخية، ومن هنا فقد ركزت معظم المعايير على أن السعر السوقي في سوق نشطة هو أفضل المقاييس المحددة للقيمة العادلة وأكثر موثوقية، في حين أن أساليب القياس الأخرى للقيمة العادلة يراعى فيها الحصول على أعلى درجة موثوقية ممكنة، على أن تبقى في جميع الحالات ذات درجة موثوقية مقبولة على الأقل. وفيما يلي استعراض للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وعلاقتها بمحاسبة القيمة العادلة: (Landsman,2007)

١- الملاءمة (Relevance):

حتى تكون المعلومات مفيدة، فإنه يجب أن تكون ملائمة لحاجات متخذي القرارات، وتمتلك المعلومات حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية خاصية الملاءمة، عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تعزيز أو تصحيح تقييماتهم الماضية. ولكي تكون المعلومات ملائمة يلزم توافر مجموعة من الخصائص الفرعية هي: (Stella,& Malcolm, 2009)

١- وصول المعلومات إلى مستخدميها في الوقت المناسب (التوقيت الملائم).

٢- أن يكون للمعلومات قدرة تنبؤية.

٣- أن يكون للمعلومات قدرة على التغذية العكسية.

وهناك وجهان للملاءمة، فحتى تكون المعلومات ملائمة يجب أن يكون لها قيمة تنبؤية وقيمة استرجاعية أو تأكيدية ،إن الدورين التنبؤي والتأكيدي للمعلومات متداخلان. وغالباً ما تستخدم المعلومات حول المركز المالي والأداء السابق كأساس للتنبؤ بالمركز المالي والأداء المستقبلي ومسائل أخرى تهم المستخدمين مباشرة، مثل أرباح الأسهم ومدفوعات الأجور وتحركات أسعار الأوراق المالية، ومقدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها عندما تصبح مستحقة، وحتى يكون للمعلومات قيمة تنبؤية فإنه ليس بالضرورة أن تكون على شكل تنبؤات صريحة حتى تعزز القدرة على عمل تنبؤات من التقارير المالية، من خلال الأسلوب الذي تعرض فيه المعلومات عن العمليات المالية والأحداث الماضية.

وترتبط خاصية الملائمة بمفهوم المادية Materiality، وقد ورد هذا المفهوم في كثير من الأطر المفاهيمية للمحاسبة، فقد عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) المادية في الفقرة (٣٠) من إطاره المفاهيمي: " يعتبر البند مادياً أو ذو أهمية نسبية إذا ما كان حذفه أو عرضه بشكل خاطئ سيؤثر في قرارات المستخدمين الاقتصادية المبنية على واقع القوائم المالية، وعليه فإن مفهوم المادية يضع حداً فاصلاً أو نقطة قطع للملاءمة كونها خاصية أساسية يجب أن تتصف بها المعلومات لكي تكون مفيدة ".

٢- الموثوقية (Reliability):

حتى تكون المعلومات مفيدة، يجب أن تكون موثوقة، وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول.

ويمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوقة، لدرجة أن الاعتراف بها من المحتمل أن يكون مضللاً، فعلى سبيل المثال: إذا كانت مشروعية الأضرار المطالب بها ومبلغها بموجب إجراء قانوني موضع نزاع، فإن اعتراف المشروع بكامل المبلغ المطالب به في قائمة المركز المالي من الممكن أن يعد غير مناسب، على أنه من الممكن أن يكون مناسباً الإفصاح عن المبلغ وظروف المطالبة. وقد بين مجلس معايير المحاسبة الدولية أن هذه الخاصية تتحقق من خلال الخصائص الفرعية الآتية: (Reis & Stocken,2008)

أ – التمثيل الصادق: لتكون المعلومات موثوقة يجب أن تمثل العمليات المالية بصدق والأحداث الأخرى التي من المفروض أنها تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عنها بشكل معقول.

ب – الجوهر فوق الشكل: لكي تمثل المعلومات المعروضة العمليات المالية والأحداث الأخرى تمثيلاً صادقاً، والتي من المفترض أنها تمثلها، وعندما يختلف الجوهر الاقتصادي للعملية عن شكلها القانوني، فإن صفة " الجوهر فوق الشكل " تتطلب أن تتم المحاسبة والتقرير عن جوهر العملية وآثارها، وليس عن شكلها القانوني فحسب. إن جوهر العمليات المالية والأحداث الأخرى ليس دائماً متطابقاً مع تلك الظاهرة في شكلها القانوني، مثال ذلك أنه في المعاملات المالية ما بين الشركة الأم والشركات التابعة لها، فإنه يجب إلغاء الأثر المالي لكافة العمليات المتبادلة فيما بينهما، مثل أرصدة المدينين والدائنين المستحقة لكل طرف على الآخر ومثل المبيعات التي تحدث بينهما والتي لم يتم إعادة بيعها لأطرف خارجية، لأنها تعتبر من حيث الجوهر منشأة واحدة، ولكن من حيث الشكل فهي منشآت اقتصادية كل منها ذات شخصية اعتبارية مستقلة.

جـ – الحيادية: حتى تكون المعلومات موثوقة يجب أن محايدة، أي خالية من التحيز، ولا يعتبر التقرير المالي محايداً إذا كان اختيار أو عرض المعلومات يؤثر على عملية اتخاذ القرار أو الحكم لأجل تحقيق نتيجة محددة سلفاً. ويقصد بذلك أن يكون الهدف من نشر المعلومات المحاسبية هو خدمة كافة الأطراف دون أي تحيز في توجيه هذه المعلومات لخدمة جهة معينة دون الأخرى، وهذا لا يعني أن يكون تأثير هذه المعلومات على الأفراد وسلوكهم بشكل متساوٍ، ويعني الحياد أو عدم التحيز أنه يجب عدم اختيار معلومات بشكل ينتج عنه تفضيل أو محاباة جهة أو طرف معين من الأطراف المعنية والمهتمة بالمعلومات المحاسبية على حساب جهات أو أطراف أخرى، أي أن هذه الصفة تهتم بما إذا كانت بيانات التقارير المالية متحيزة أم لا (كون التقارير المالية تعرض بشكل يخدم أغراضاً عامة وليس لطرف محدد بذاته).

د – الحذر والاكتمال: لتكون المعلومات ملائمة، فإن المعلومات في التقارير المالية يجب أن تكون كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة، وأي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة وبالتالي تصبح غير موثوقة وضعيفة من حيث ملاءمتها، وتتطلب الحصافة أو الحذر – حسب الفقرة (37) من الإطار المفاهيمي لمجلس المعايير المحاسبة الدولية – ضرورة بذل العناية الكافية وأخذ الحيطة والحذر بعين الاعتبار عند ممارسة حكم معين حول وضع التنبؤات والتقديرات المطلوبة تحت ظروف عدم التأكد .

٣– القابلية للفهم (Understandability):

إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات المعروضة بالتقارير المالية هي قابليتها للفهم من قبل المستخدمين، وتحقيقاً لهذا الغرض، يفترض أن لدى المستخدمين بعض المعرفة في الأعمال والأنشطة الاقتصادية والمحاسبية، وأن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، ومهما يكن، فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات المهمة والملائمة لحاجات متخذي القرارات الاقتصادية التي يجب تضمينها التقارير المالية اعتماداً على أنه من الصعب جداً فهمها من قبل المستخدمين العاديين، كونها تحتوي بعضاً من التعقيد، وبما أن الإطار المفاهيمي هو المرشد والدليل لوضع المعايير المحاسبية، فأن

تحقق صفة القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية تعتبر متطلب أساسي أو تحدٍ لواضعي المعايير، ليتأكدوا بأن المعايير التي طوروها لتعالج المواضيع الحساسة والمعقدة تنتج تقريراً مالياً وإفصاحاً مالياً مفهوماً.

إن قابلية المعلومات للفهم لا تعتمد على الخصائص المتعلقة بذات المعلومات بل تعتمد أيضا على خصائص أخرى تتعلق بمستخدمي المعلومات المحاسبية مثل مستوى التعليم، والإدراك وكمية المعلومات السابقة المتوفرة لديهم، هذا ما يفسر لنا كون خاصية قابلية المعلومات للفهم كحلقة وصل بين خصائص المعلومات وخصائص مستخدميها . لذلك يقع على عاتق معدي التقارير المالية مهمة المواءمة بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي هذه التقارير. (Maines & Wahlen, 2006)

٤- القابلية للمقارنة (Compareability) :

يجب أن يتمكن المستخدمون من إجراء مقارنة للقوائم المالية للمنشأة على مرور الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في مركزها المالي وفي الأداء، كما يجب أن يكون بإمكانهم مقارنة القوائم المالية للمنشآت المختلفة من أجل التقييم النسبي لمراكزها المالية، والأداء والتغيرات في المركز المالي، ومن هنا فإن عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والإفصاح عنها يجب أن يتم على أساس ثابت على مرور الزمن ضمن المنشأة وبطريقة متماثلة في كل المنشآت .

ومن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة، إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير المالية، وعن أي تغير في هذه السياسات وآثار هذا التغير، بحيث يمكن المستخدمون من تحديد الاختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في المنشآت للعمليات المالية المشابهة والأحداث الأخرى من فترة لأخرى وبين المنشآت المختلفة، فالالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية بما في ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية يساعد في تحقيق خاصية القابلية للمقارنة.

إن قابلية المعلومات للمقارنة وما يتطلبه ذلك من ثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية تعتبر خاصية متداخلة مع خاصيتي الملاءمة والموثوقية. وتربط خاصية القابلية للمقارنة بمبدأ الاتساق أو التماثل وذلك بهدف إمكانية تحقيق المقارنة عبر

الفترات المالية المختلفة نتيجة استخدام نفس المبادئ المحاسبية من فترة لأخرى، أي تعتبر خاصية الثبات متحققة عندما يتم استخدام نفس المعالجة المحاسبية لنفس الحدث وعلى طول الفترات، وهذا لا يمنع من تغيير المبادئ أو السياسات المحاسبية إذا كان ذلك أفضل وأكثر نفعاً، ولكن بشرط وجود ما يبرر هذا التغيير والإفصاح عن ذلك، ويجب توضيح سبب تفضيل الأسلوب الجديد والإفصاح عن طبيعة وأثر التغيير في فترة حدوثه وكذلك أثره المتراكم على الفترات السابقة. وتبرز أهمية هذه الصفة من أن أحد الأهداف الأساسية للمحاسبة هو عرض تقارير مالية وعلى أساس مقارن، كون الأرقام المحاسبية المفردة ذات محتوى معلوماتي منخفض ونادراً ما تكون ذات صبغة إخبارية، وعند مقارنتها مع أرقام أخرى مثل أرقام التقارير المالية للسنوات السابقة للمنشأة نفسها، فإن هذه الأرقام المقارنة تصبح أكثر فائدة للعديد من الأمور.

مشاكل ومحددات تطبيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية :

رغم التأييد الكبير الذي تلقاه محاسبة القيمة العادلة وتصدرها معظم معايير المحاسبة الصادرة حديثاً، إلا أن قياس القيمة العادلة يكتنفه الكثير من الصعوبات خاصة في ظل عدم وجود سوق نشطة، وهناك محددان رئيسيان لاستخدام الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هما: (Reis & Stocken, 2008)

١ – اختبار مستوى الأهمية

٢ – اختبار التكلفة / العائد

ويغلب على هذين المحددين الصفة الكمية، والأهمية النسبية لكل خاصية سوف تحددها ظروف الحال كما أنها سوف تختلف من شخص إلى آخر، فعادة ما يحدد مستخدم القرار طبيعة وأهمية المعلومات بالنسبة له. فضلا عن ذلك فإن هناك بعض المشكلات التي قد تنشأ عند المفاضلة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي تتضح فيما يلي :(Landsman, 2007)

١ – احتمالات التعارض بين الخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية (أي الملاءمة والموثوقية). إذ لا يوجد توافق بين ملاءمة المعلومات ودرجة الوثوق بها، فمثلا قد ترفض معلومة معينة أو تقبل إذا كانت ملائمة ولكنها غير موثوق بها، أو أنها موثوق

بها ولكنها غير ملائمة. فأرقام التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز، إلا أن الأرقام التاريخية تتمتع بدرجة منخفضة من الملاءمة لأن تلك الأرقام أقل ارتباطا – أو تمثيلا– للواقع الفعلي.

٢- احتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، فقد تصل المعلومة في الوقت المناسب ولكنها لا تملك قدرة تنبؤية عالية، كما في حالة أرقام التكلفة التاريخية. كذلك فإن السرعة في إعداد المعلومات غالباً ما يكون على حساب درجة الدقة والاكتمال وعدم التأكد.

٣- ليست كل المعلومات الملائمة والموثوق بها تعتبر معلومات مفيدة لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر. (اختبار مستوى الأهمية) إن البند يعتبر مفيدا وذو أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو الإفصاح عنة بطريقة محرفة إلى التأثير على متخذ القرار.

٤- كذلك قد تكون تكلفة الحصول على المعلومات أكبر من العائد المتوقع منها. (اختبار التكلفة / العائد). فالمعلومات التي لا ترتبط ارتباطا وثيقا بأهداف مستخدمي القوائم المالية لا تعتبر معلومات مهمة وليس هناك ما يدعو إلى الإفصاح عنها. إن القاعدة العامة فيما يتعلق باختبار محدد التكلفة والعائد هي أن المعلومات المحاسبية يجب عدم إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها عن تكلفتها وإلا فان المنشأة تتكبد خسارة عند الإفصاح عن تلك المعلومة ، وذلك بسبب الإفصاح عن معلومات تكلفتها تفوق منفعتها.

٥- قد تكون المعلومات المحاسبية ملائمة وموثوق بها إلا انه تواجه مستخدمها صعوبة فهمها ، وتحليلها واستخدامها في القرار المطلوب. على الرغم من أن المعلومات ينبغي أن تكون مفهومة، وصفة الفهم هذه تعكسها خصائص السهولة والوضوح التي تتميز بها المعلومات المنشورة. ولكن هناك عدد كبير من المستخدمين يمتلكون مستويات استيعاب وتعليم مختلفة وكذلك أهداف مختلفة ومتعددة مما يجعل هذه المهمة صعبة للغاية بالنسبة للمحاسب. لذلك يقع على عاتق المحاسب باعتباره الجهة التي تعد التقارير المالية مهمة التوفيق بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي المعلومات المحاسبية التي تحتويها تلك التقارير.

٦- بالرغم من أهمية المقارنة في عملية اتخاذ القرار. فإن ما يهتم به مستخدمو المعلومات المحاسبية مقارنة المعلومات الخاصة بشركة معينة مع شركات مشابهة أو منافسة أو مع القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه هذه الشركة. إلا أن عملية المقارنة سواء المكانية أو الزمانية قد لا تكون ذات جدوى عندما لا تلتزم الشركات (أو الشركة) بسياسة التماثل أو الاتساق وعدم تغيير الطرق المحاسبية بمجرد الرغبة في التغيير وعند تغيير تلك الطرق فإنه من الضروري الإفصاح عن هذا التغيير والآثار المترتبة نتيجة هذا التغيير على الوضع المالي ونتيجة النشاط للشركة ذات العلاقة.

الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فروض الدراسة وذلك من خلال استقصاء أراء عينة من المديرين الماليين والمراجعين الخارجين والمراجعين الداخليين للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك بالبورصة المصرية بشأن مفهوم القيمة العادلة ومدى الالتزام بها وتطبيقها على الأدوات المالية والاستثمارات العقارية والأصول الثابتة والأصول الأخرى ومدى قبولهم للمحاسبة عن القيمة العادلة وأثرها على الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكوّن مجتمع الدراسة من الشركات المدرجة في قطاعي الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية ، حيث بلغ عددها ٤٠ شركة في قطاع الخدمات المالية باستثناء البنوك و ٢٢ شركة في قطاع البنوك، وذلك وفقاً للبيانات المنشورة بموقع البورصة المصرية لعام ٢٠٠٨م .http://www.egyptse.com/index_a.asp . ولتحقيق هدف الدراسة تم توزيع الاستبانة على عينة عشوائية من المديرين الماليين والمراجعين الخارجيين والمراجعين الداخليين لتلك الشركات، حيث تم توزيع خمس وسبعون استبانه وبلغ عدد الاستبيانات المستردة منها ثمانية وأربعون استبانه استخدمت في التحليل الإحصائي كما هو موضح بالجدول رقم (١) .

جدول رقم (١)

بيان بقوائم الاستبيان المرسلة والمستلمة لفئات العينة

مفردات العينة	قوائم الاستبيان المرسلة	قوائم الاستبيان المستلمة	النسبة المئوية
١- المديرين الماليين	٤٠	٣١	%٧٧,٥
٢-المراجعين الخارجيين	٢٠	١١	%٥٥
٣- المراجعين الداخليين	١٠	٦	%٦٠
الإجمالي	٧٥	٤٨	%٦٨

الأساليب الإحصائية :

لغرض تحليل البيانات الخاصة بمتغيّرات الدراسة واختبار فرضياتها، تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائيّة الملائمة لطبيعة البيانات على النحو التالي:

١- الإحصاء الوصفي : حيث تم استخدام التكرارات، والنسبة المئوية، والمتوسطات، والأخطاء المعيارية، ومعامل ثبات وصدق فقرات الاستبانة . وبلغت درجة اعتمادية وصدق جميع فقرات الاستبانة وفقاً لمعامل كرونباخ ألفا (٩١,٨%)، وهي نسبة مرتفعة ومناسبة لأغراض الدراسة.

٢ - الاستدلال الإحصائي: تم استخدام اختبار(t) للتعّرف على أثر كل فقرة من فقرات الاستبانة على متغيرات الدراسة وكذلك لكل متغير حسب عدد فقراته الخاصة به .

أدوات الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على مصدرين لجمع البيانات وهما:

المصادر الثانوية

وتشمل الدراسات النظرية والأدبيات والمراجع والدوريات والمجلات العلمية والأبحاث المتخصصة ومراجعة العديد من الدراسات السابقة ذات العلاقة بمحاسبة القيمة

العادلة ومعايير المحاسبة الدولية وما يقابلها من معايير مصرية وتطبيقاتها في قطاع الخدمات المالية والبنوك.

المصادر الأولية – تطوير أداة القياس

في محاولة للإجابة على تساؤلات الدراسة واختبار فرضياتها، تم تطوير أداة القياس المناسبة لهذا الغرض (الاستبانة) لجمع البيانات الأولية اللازمة، حيث تم استخدام مقياس ليكرت (Likert) الخماسي، والذي يتكون من (١-٥) درجات، حيث تم إعطاء الإجابة الإيجابية المطلقة خمس درجات، والإجابة الإيجابية أربع درجات، أما الإجابة المحايدة فقد تم إعطاؤها ثلاث درجات، في حين كان للإجابة السلبية درجتان، ودرجة واحدة للإجابة السلبية المطلقة لجميع فقرات الاستبانة.

وقد شملت الاستبانة على العناصر الآتية لتمثل عناصر مشكلة الدراسة:

١ – X1 : ويمثل أهمية معايير المحاسبة الموجهة نحو القيمة العادلة والمطبقة في الشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك بالبورصة المصرية، وأساليب قياسها والإفصاح عنها، وقد تم تمثيل هذا العنصر بالفقرات من (١ إلى ١١) من فقرات الاستبانة، والتي تجيب عن الفرضية الأولى من فرضيات هذه الدراسة.

٢ – X2: وقد شمل هذا الجزء الفقرات من (١٢ إلى ٢٠) من فقرات الإستبانة لقياس الفرضية الثانية ، والتي تمثل خاصية الملاءمة.

٣ – X3: وقد شمل هذا الجزء الفقرات من (٢١ إلى ٢٤) من فقرات الإستبانة لقياس الفرضية الثالثة، والتي تمثل خاصية الموثوقية والاعتمادية.

٤ – X4: وقد شمل هذا الجزء الفقرات من (٢٥ إلى ٢٨) من فقرات الإستبانة لقياس الفرضية الرابعة، والتي تمثل خاصية قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية.

٥ – X5 : وقد شمل هذا الجزء الفقرات من (٢٩ إلى ٣٢) من فقرات الإستبانة لقياس الفرضية الخامسة، والتي تمثل خاصية قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية .

تحليل البيانات واختبار الفرضيات وعرض وتفسير النتائج :

يتضمن هذا الجزء عرضاً لنتائج الدراسة بعد المعالجة الإحصائية للبيانات التي تم الحصول عليها من المستجيبين من خلال الاستبانة التي اشتملت على مجموعة من الفقرات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، ويعتقد الباحث أن لها أثراً وفقاً لفرضيات الدراسة.

التحليل الإحصائي ونتائج اختبار الفرضيات باستخدام اختبار (t).

قام الباحث باستخدام اختبار (T -One Sample Test) عند مستوى معنوية (٥ %) بمستوى ثقة (٩٥ %) وذلك لاختبار فرضيات الدراسة، حيث يبين الجدول (٢) قيم (t) المحسوبة ومستوى الدلالة لكل فرضية على حده.

جدول رقم (٢)

قيم (t) المحسوبة ومستوى المعنوية لكل فرضية

المتغير	قيمة(t) المحسوبة	درجات الحرية (df)	مستوى المعنوية	الانحراف المعياري	المتوسط العام
X1	١٥,٩٨٠	٤٧	٠,٠٠	٠,٤٢٣٧١	٣,٩٧٧٣
X2	١٠,٢٣٢	٤٧	٠,٠٠	٠,٥٨٧٧٩	٣,٨٦٨١
X 3	١٥,٥٨٨	٤٧	٠,٠٠	٠,٥٠٠٠٠	٤,١٢٥٠
X 4	١٤,١٨٧	٤٧	٠,٠٠	٠,٥١٦٣٣	٤,٠٥٧٣
X 5	١٠,٤٩٤	٤٧	٠,٠٠	٠,٥٧٤٢٥	٣,٨٦٩٨

ويتضح من الجدول رقم (٢) بأن مستوى المعنوية لكافة المتغيرات كان صفراً، وأن المتوسطات العامة للمتغيرات قد كانت أكبر من (٣)، مما يدل على وجود مؤشرات لتأثيرات إيجابية لمعايير التقارير المالية الدولية وما يقابلها من معايير مصرية والموجهة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية.

وفيما يلي نتائج اختبار كل فرضية على حدةَ:

نتائج اختبار الفرضية الأولى: (H^o 1):

– لا تعتبر معايير المحاسبة الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة وما يقابلها من معايير مصرية والمطبقة في الشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية، ذات أهمية من وجهة نظر المديرين الماليين والمراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين لهذه الشركات.

جدول رقم (٣): نتائج اختبار الفرضية الأولى من خلال اختبار (t)

قيمة(t) المحسوبة	قيمة (t) الجدولية	مستوى المعنوية	المتوسط العام	النتيجة
15.980	2.0167	٠,٠٠	3.9773	رفض

فقد بلغت قيمة (t) المحسوبة (15.980) وهي أكبر من قيمتها الجدولية، وبما أن قاعدة القرار تنص على قبول الفرضية العدمية (H^o 1) إذا ما كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، ورفض الفرضية العدمية (H^o 1) إذا ما كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبناءً عليه فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة ، مما يعني أن معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة تعتبر ذات أهمية من وجهة نظر المديرين الماليين والمراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين لهذه الشركات. وبالإطلاع على المتوسط العام والبالغ (3.9773) فهو يدل على أن هناك مؤشرات إيجابية تتعلق بأهمية معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة بالنسبة للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية.

نتائج اختبار الفرضية الثانية (H^o 2):

– لا يؤثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة وما يقابلها من معايير مصرية على ملاءمة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية.

جدول رقم (٤): نتائج اختبار الفرضية الثانية من خلال اختبار (t)

قيمة (t) المحسوبة	قيمة (t) الجدولية	مستوى المعنوية	المتوسط العام	النتيجة
10.232	2.0167	٠,٠٠٠	3.8681	رفض

فقد بلغت قيمة (t) المحسوبة (10.232) وهي أكبر من قيمتها الجدولية، وبناءً عليه فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة (Hà 2) ، مما يعني أن تطبيق معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة يؤثر إيجابياً على ملاءمة المعلومات المحاسبية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية. ولدى الإطلاع على المتوسط العام والبالغ (3.8681) فهو يدل على أن هناك مؤشرات إيجابية تتعلق بتأثير تطبيق هذه المعايير على ملاءمة المعلومات المحاسبية لتلك الشركات.

نتائج اختبار الفرضية الثالثة (Hº 3):

- لا يؤثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة وما يقابلها من معايير مصرية على موثوقية واعتمادية المعلومات المحاسبية في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية.

جدول رقم (٥): نتائج اختبار الفرضية الثالثة من خلال اختبار (t)

قيمة (t) المحسوبة	قيمة (t) الجدولية	مستوى المعنوية	المتوسط العام	النتيجة
15.588	2.0167	٠,٠٠٠	4.1250	رفض

فقد بلغت قيمة (t) المحسوبة (15.588) وهي أكبر من قيمتها الجدولية، وبناءً عليه فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة (Hà 3) ، مما يعني أن تطبيق معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة يؤثر إيجابياً على موثوقية واعتمادية المعلومات المحاسبية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في

البورصة المصرية. وبالإطلاع على المتوسط العام والبالغ (4.1250) فهو يدل على أن هناك مؤشرات إيجابية تتعلق بتأثير تطبيق هذه المعايير على موثوقية واعتمادية المعلومات المحاسبية لتلك الشركات.

نتائج اختبار الفرضية الرابعة (Hº 4):

– لا يؤثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة وما يقابلها من معايير مصرية على قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية.

جدول رقم (٦): نتائج اختبار الفرضية الرابعة من خلال اختبار (t)

قيمة (t) المحسوبة	قيمة (t) الجندولية	مستوى المعنوية	المتوسط العام	النتيجة
14.189	2.0167	٠,٠٠٠	4.0573	رفض

فقد بلغت قيمة (t) المحسوبة (14.189) وهي أكبر من قيمتها الجدولية، وبناءً عليه فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة (Hà 4) ،مما يعني أن تطبيق معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة يؤثر إيجابياً على قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية. وبالإطلاع على المتوسط العام والبالغ (4.0573) مما يدل على أن هناك مؤشرات إيجابية تتعلق بتأثير تطبيق هذه المعايير على قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية لتلك الشركات.

نتائج اختبار الفرضية الخامسة (Hº 5):

– لا يؤثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة وما يقابلها من معايير مصرية على قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية.

جدول رقم (٧): نتائج اختبار الفرضية الخامسة من خلال اختبار (t)

قيمة (t) المحسوبة	قيمة (t) الجدولية	مستوى المعنوية	المتوسط العام	النتيجة
10.494	2.0167	٠,٠٠٠	3.8698	رفض

فقد بلغت قيمة (t) المحسوبة (10.494) وهي أكبر من قيمتها الجدولية، وبناءً عليه فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة (Hà 5) ، مما يعني أن تطبيق معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة يؤثر إيجابياً على قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية. ولدى الإطلاع على المتوسط العام والبالغ (3.8698) فهو يدل على أن هناك مؤشرات إيجابية تتعلق بتأثير تطبيق هذه المعايير على قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية لتلك الشركات.

نتائج الدراسة :

خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١ – تعتبر معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة ذات أهمية متميزة عن معايير المحاسبة التقليدية، من وجهة نظر المديرين الماليين والمراجعين الداخليين والخارجيين في الشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية.

٢ – يؤثر تطبيق معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة بشكل إيجابي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في البورصة المصرية.

٣ – يؤثر تطبيق معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة بشكل إيجابي على خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية.

٤ – يؤثر تطبيق معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة بشكل إيجابي على خاصية الموثوقية والاعتمادية للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في البورصة المصرية.

٥ – يؤثر تطبيق معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة بشكل إيجابي على خاصية قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية.

٦ – يؤثر تطبيق معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة بشكل إيجابي على خاصية قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية.

٧ –أوضحت نتائج الدراسة، ومن خلال التحليل الإحصائي ومعاملات الارتباط بأن الأثر الإيجابي الأكبر لتطبيق معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية كان في اتجاه خاصية موثوقية واعتمادية المعلومات المحاسبية .

٨– أن معلومات القيمة العادلة أكثر ملائمة لاحتياجات مستخدمي التقارير المالية مقارنة مع معلومات التكلفة التاريخية، حيث أنها تعكس بشكل أفضل الوضع المالي الحاضر، كما أنها تسهل من عملية تقييم أداء الماضي، والتنبؤات المستقبلية، إلا أنها في نفس الوقت أقل موثوقية من معلومات التكلفة التاريخية.

٩– أن معايير المحاسبة بشكل عام والمعايير الموجهة نحو القيمة العادلة بشكل خاص ليس لها علاقة بنشوء الأزمة المالية العالمية، وإنما كانت إحدى الأدوات التي أظهرت وكشفت العيوب وسوء الإدارة وخصوصاً الإدارة الائتمانية، أي أن معايير المحاسبة كانت هي المشخصة للعيوب وليست المسئولة عنها.

١٠– أن لمعايير القيمة العادلة أثر جيد على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ولكن بشرط توافر الأسواق المالية الفاعلة، وتوافر القوانين والتشريعات التي تساهم في ضبط أخلاقيات إدارة الشركات المطبقة لمعايير القيمة العادلة، وتوافر الكوادر الفنية المؤهلة للتعامل مع القيمة العادلة.

التوصيات

وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوصي الباحث بالآتي:

١ – العمل على زيادة الوعي لمعدي ومراجعي التقارير المالية في الشركات المدرجة في البورصة المصرية فيما يتعلق بمعايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة ، من خلال ورش العمل والدورات والندوات العلمية التي تعنى بهذا الموضوع، وتشجيع هذه الأطراف على متابعة معايير التقارير المالية الدولية بشتى الوسائل المتاحة.

٢ – رفع مستوى التنسيق والتفاعل بين الجامعات والمؤسسات التعليمية والتدريبية وبين الشركات المدرجة في البورصة المصرية والملزمة بتطبيق المعايير المحاسبية، من أجل مزج المعرفة النظرية بالخبرة العملية للعاملين في تلك الشركات. مع زيادة الاهتمام بتدريس المعايير المحاسبية ضمن مناهج أقسام المحاسبة في الجامعات المصرية.

٣– دراسة وتحليل توجهات معايير المحاسبة الدولية بشان القيمة العادلة واستخلاص الملائم منها لبيئة الممارسة المحاسبية المصرية، والعمل على إصدار معيار محاسبي مصري للمحاسبة عن القيمة العادلة، يتضمن تعريف واضح لمفهوم القيمة العادلة، وأسس قياسها،ومتطلبات الإفصاح عنها.

٤– إجراء المزيد من البحوث التطبيقية في مجال المحاسبة عن القيمة العادلة تتناول تتطور وتوحيد المعايير الخاصة بالقياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة وذلك لتوفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية تساهم في ترشيد القرارات الاقتصادية وتشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

٥– تمثل مشكلة الموثوقية أهم صعوبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة، لذلك ينبغي العمل على توفير قواعد استرشادية واضحة ومحددة لقياس القيمة العادلة، وتقليل الاعتماد على التقديرات الشخصية من قبل معدي التقارير المالية، لتجنب المشاكل الناتجة عن عمليات إدارة الأرباح.

مراجع البحث

المراجع العربية :

- الشيرازي، عباس مهدي (١٩٩٠)، **نظرية المحاسبة** ، الكويت، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى .
- الشامي، مصطفى أحمد (٢٠٠٠)، "المحاسبة عن الاستثمارات المالية في ظل المعايير المحاسبية المعاصرة – دراسة اختبارية لمنفعة المعلومات المتعلقة بالقيم العادلة" ، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، العدد الثالث ص ١٨٧– ٢٥٠.
- آل عباس، محمد (٢٠٠٨) المعيار المحاسبي (FAS 157) هل كان جلاد الأزمة المالية أم ضحيتها ؟ **صحيفة الاقتصادية الإلكترونية**، العدد ٥٤٩٢ بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٢٨م http://www.jps-dir.com/Forum/forum_posts.asp?TID=4479
- حماد، طارق عبد العال (٢٠٠٢)، " مشكلات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في البيئة المصرية (بالتطبيق على البنوك)" ، **المجلة العلمية**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، فرع بني سويف، العدد الأول

ص ١– ٩٦.

- خطاب، جمال سعد (٢٠٠٧) ، " تأثير قياس القيمة العادلة للأصول المستحوذ عليها والالتزامات المحتملة عن نشاط توريق الديون على المعلومات المحاسبية المرتبطة بالمخاطر الائتمانية– دراسة ميدانية" ، **مجلة آفاق جديدة للدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنوفية، العدد الثالث والرابع، يوليو وأكتوبر، ص ٢٧–١١٥.
- شحاته، السيد شحاته (٢٠٠٨)، " إطار مقترح للمحاسبة عن عمليات توريق الصول المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والدولية في ضوء تداعيات الأزمة المالية العالمية (دراسة نظرية وميدانية)" ، **المجلة العلمية التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الثالث، ص ٢٤٥– ٣٢٨.
- لوندى، فهيم صالح (٢٠٠٢)، " المحاسبة عن القيمة العادلة في البنوك التجارية والإفصاح عنها طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية : دراسة تطبيقية في المملكة الأردنية الهاشمية" ، **المجلة العلمية التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ص ١– ٦١.
- معايير **المحاسبة المصرية** (٢٠٠٦م)، قرار وزير الاستثمار رقم (٢٣٤) لسنة ٢٠٠٦م .

المراجع الأجنبية:

- Barth, M.E., Landsman, W.R. And Beaver, W.H. (2001). "The Relevance of the Value Relevance Literature for Financial Accounting Standards Setting: Another View". **Journal of Accounting and Economics**, 31: 77–104.
- Bloomer Jonathan,(2004)," Impact of Insurance Accounting on Business Reality and Financial Stability **. Geneva Papers on Risk & Insurance. Basingstoke:** Jan 2004. Vol. 29, Iss. 1; p. 56
- Carroll, T.J., Linsmeier, T.J. and Petroni, K.R. (2003). "The reliability of fair value versus historical cost information: evidence from closed-end mutual funds". **Journal of Accounting, Auditing and Finance**, (Winter): 1–24**.**
- Chatham, Michael D.(2008), "Assessing the extent of compliance with International Accounting Standards", **Journal of International Business Research**. Cullowhee: 2008. Vol. 7, Iss. 1; p. 61 -90**.**
- Danbolt, J. and Rees, W. (2008). "An experiment in fair value accounting: UK investment vehicles"**. European Accounting Review**, 17(2): 271–303.
- Epstein, B. J and Mirza, A.A. (2006). Wiley IFRS 2006: Interpretation and Application of International Financial Reporting Standards. Wiley & Sons, Inc.
- Ernst & Young, (2008), "Accounting for the Credit Crisis", Part 2, July **http://www,ey.com/ifrs**
- Hodder, L.D., Hopkins, P.E. and Wahlen, J.M. (2006) "Risk-relevance of fair-value income measures for commercial banks" . **Accounting Review**, 81(2): 337–375**.**
- Hope, Kristian, & Kang, Tony. (2006) " Empirical Evidence on Jurisdictions that Adopt IFRS", **Journal of International Accounting Research.** Sarasota:. Vol. 5, Iss. 2; p. 1 -20.
- International Accounting Standards Board (IASB), May 2006, Board Decisions on International Financial Reporting Standards-Update, London on 23-26 May meeting by the IASCF**.**
- International Accounting Standards Board (IASB) International Financial Reporting Standards,**(standard, IFRS 07), 10\9\2006 IASPLUS ,**
- Kieso, D. E., Weygandt, J.J. and Warfield, T.D. (2005). **Intermediate Accounting**. 12th ed. Wiley & Sons, Inc.

- Landsman, W.R. (2007). "Is fair value accounting information relevant and reliable? Evidence from capital market research". **Accounting and Business Research**, Special Issue: International Accounting Policy Forum: 19–30.
- Lantto, Anna-Maija, (2006)"Does IFRS Improve the Usefulness of Accounting Information in a Code-Law Country?" University of Oulu, Department of Accounting and Finance, University of Oulu, Finland. May 29, 2006.
- Lee, Y., Petroni, K. and Shen, M. (2006)."Cherry picking, financial reporting quality, and comprehensive income reporting choices: the case of property-liability insurers". **Contemporary Accounting Research**, 23(3): 665–700.
- Maines, L.A. and Wahlen, J.M. (2006). "The nature of accounting information reliability: inferences from archival and experimental research". **Accounting Horizons**, 20(4): 399–425.
- Nelson, K.K. (1996). "Fair value accounting for commercial banks: an empirical analysis of SFAS No. 107**". Accounting Review**, 71 (April): 161–182.
- Penman, S.H.(2007). "Financial reporting quality: is fair value a plus or a minus?" **Accounting and Business Research**, Special Issue: International Accounting Policy Forum: 33–44.
- Post, T., Helmut G., Lisa S., & Mark S.(2007)," Implications of IFRS for the European Insurances industry-Insight from capital market theory" **Risk Management and Insurance Review.** Mount Vernon: Fall 2007. Vol. 10, Iss. 2; pp. 247 -264
-Reis, Ricardof F. and Stocken, Phillip C., (2008), "Strategic Consequences of Historical Cost and Fair Value Measurements", Electronic copy of this paper is available at: http://ssrn.com/abstract=975445
- Stella So and Malcolm Smith,(2009), "Value-relevance of presenting changes in fair value of investment properties in the income Statement: evidence from Hong Kong", **Accounting and Business Research**, Vol. 39. No. 2. pp. 103-118.
- Tendeloo, B. V. And Staelen, A. V. (2005). Earning Management under German GAAP versus IFRS. **European Accounting Review**. Vol. 14. No. 1.

الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد المحترم /.....

تحيط طيبة وبعد،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان " أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية"، حيث تتضمن الدراسة تحليلاً مفصلاً للجوانب النظرية لمفاهيم ومتطلبات معايير التقارير المالية، وما يتعلق بمفهوم القيمة العادلة ومدى الالتزام بها، وأبعاد تطبيقها على الأدوات المالية والاستثمارات العقارية والأصول الثابتة و الأصول الأخرى، وما لهذا من تأثيرات وتداعيات على الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية باستثناء البنوك وقطاع البنوك بالبورصة المصرية.

لذا نرجو من سيادتكم التكرم بتعبئة الاستبانة المرفقة وإعطائها الأهمية المناسبة لما له من تأثير على نتيجة الدراسة ، مع التأكيد على سرية المعلومات التي ستقدمونها، حيث أنها سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكراً لكم تعاونكم ومقدراً حسن اهتمامكم وسعة صدركم..

الباحث

تتكون هذه الاستبانة من خمسة أجزاء متتابعة، راجياً من سيادتكم التكرم بالإجابة على الأسئلة والبنود الواردة فيها بكل موضوعية وأمانة حتى تحقق الدراسة أهدافها.

الجزء الأول	يرجي تحديد أهمية معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة وأساليب قياسها والإفصاح عنها، وذلك بوضع إشارة (√) في المكان المناسب:					
الرقم	البيـــــــــــان	مهم جداً	مهم	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	غير مهم
١	يقصد بالقيمة العادلة،أي المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الأصل،أو سداد الالتزام به، بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تبادل تجاري بحت، وليس في عملية تصفية أو بيع إجباري.					
٢	يجب قيام الشركة المستحوذة(المشترية) بقياس تكلفة الاندماج بالقيمة العادلة للأصول التي انتقلت إليها والالتزامات التي استحقت عليها.					
٣	يجب الاعتراف بالشهرة الناتجة عن الاندماج كأصل، حيث تسجل بالتكلفة مطروحاً منها أية تعديلات متراكمة ناتجة عن خسائر إعادة التقييم.					
٤	يجب قياس دفعات الأسهم الممنوحة للموظفين والتزاماتها حسب القيمة العادلة كما في تاريخ المنح.					
٥	في حال مبادلة أصل غير ملموس					

	بآخر غير مشابه له، فإنه يجب قياس تكلفة الأصل غير الملموس بالقيمة العادلة للأصل المستلم.					
٦	في حالة التخلص من أصل مالي بكامله، ونتج عن ذلك أصل مالي أو التزام جديد، فيجب الاعتراف بهذا الأصل أو الالتزام الجديد بالقيمة العادلة.					
٧	في حال توفر مقياس موثوق للقيمة العادلة لأصل ما، ولم يكن ذلك متوفرا سابقاً، فإنه يجب إعادة قياس هذا الأصل بالقيمة العادلة.					
٨	إذا كان الأصل المالي أو الالتزام المالي محتفظاً به لأغراض المتاجرة، فإنه يجب الاعتراف بفروق القيمة العادلة كربح أو خسارة في قائمة الدخل.					
٩	إذا كان الأصل المالي متاح للبيع، فإنه يجب الاعتراف بتغيرات القيمة العادلة في حساب الأثر المتراكم للتغير في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية.					
١٠	في حال تحويل استثمارات عقارية مقاسه بالقيمة العادلة إلى عقارات مشغولة من قبل المالك، فإنه يجب قياس التكلفة لهذه العقارات حسب قيمتها العادلة بتاريخ التحويل.					

١١	في حال تحويل عقارات مشغولة من قبل المالك إلى استثمارات عقارية، فإنه يجب قياسها بالقيمة العادلة في تاريخ التحويل.					
الجزء الثاني	يرجى تحديد تأثير تطبيق معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية – ملاءمة المعلومات					
الرقم	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١٢	تعتبر القيمة العادلة للأدوات المالية أكثر ملاءمة لاحتياجات مستخدمي المعلومات المالية، مع مراعاة أساس التكلفة والعائد عند اختيار أسلوب قياس القيمة العادلة.					
١٣	توفر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات ذات قيمة تنبؤية عالية.					
١٤	توفر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات ذات قيمة استردادية.					
١٥	تساعد البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة الدائنين في اتخاذ قرارات الائتمان.					
١٦	تساعد البيانات المالية المبنية					

	على أساس القيمة العادلة المستثمرين في اتخاذ قرارات الاستثمار.					
١٧	تساعد البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة في تقدير مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية للشركة.					
١٨	تساعد البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة في تقدير توقيت التدفقات النقدية المستقبلية للشركة.					
١٩	تساعد البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة في تقدير درجة تأكيد التدفقات النقدية المستقبلية للشركة.					
٢٠	تحقق البيانات المالية المبينة على أساس القيمة العادلة خاصية التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية لأنها تعكس آخر تقيم عادل لبنود قائمة المركز المالي وانعكاسات هذا التقييم في قائمة الدخل.					

الجزء الثالث	يرجى تحديد تأثير تطبيق معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية – موثوقية المعلومات					
الرقم	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
٢١	يوفر قياس الالتزامات المالية بالقيمة العادلة معلومات ذات موثوقية عالية.					
٢٢	توفر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات محايدة.					
٢٣	توفر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات محاسبية قابلة للتحقق.					
٢٤	تحقق البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية.					
الجزء الرابع	يرجى تحديد تأثير تطبيق معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية – قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية					
الرقم	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
٢٥	يجب شمول التقارير المالية على كافة المعلومات المحاسبية حتى لو كانت معقدة وصعبة الفهم على المستخدم العادي.					

٢٦	إن استخدام آخر التقييمات في التقارير المالية من شأنها جعل التقرير المالي مفهوماً من قبل المستخدمين.					
٢٧	يكون التقرير المالي مفهوماً بشكل أكبر، عند توفر المعرفة في الأعمال والأنشطة الاقتصادية والمحاسبة للمستخدمين.					
٢٨	يوفر التقرير المالي المبني على أساس القيمة العادلة كافة المعلومات المهمة والملائمة لحاجات المستخدمين .					
الجزء الخامس	يرجى تحديد تأثير تطبيق معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية – قابلية المقارنة					
الرقم	البيـــــــــان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
٢٩	لدى تطبيق معايير القيمة العادلة لأول مرة، تحقق البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة خاصية المقارنة للمعلومات المحاسبية.					
٣٠	تسمح التقلبات في الأسعار السوقية لكل من معدلات الفائدة وأسعار الأوراق المالية وأسعار الاستثمارات العقارية بإجراء					

	المقارنات بين المعلومات المحاسبية الناتجة عن التقييم العادل لمثل هذه البنود.					
٣١	توفر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات محاسبية قابلة للمقارنة، على الرغم من عدم توحيد أساس تصنيف البنود الخاضعة للتقييم العادل ضمن مجموعة محددة في كل الشركات.					
٣٢	تمكن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة المستخدمون من إجراء المقارنات الزمنية والمكانية من اجل التقييم النسبي للمركز المالي والأداء.					

مع خالص التحية والتقدير

الباحث